A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.44
20 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد أبو الحسن (الكويت)
(نائب الرئيس)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى [١٦]

(أ) انتخاب إثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي : مذكرة من الامين العام

(ب) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة من الامين العام

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل فيها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

تقديم المساعدة الطارئة الى الفلبين : مشروع القرار [١٤٨]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61548 ٢٨١٥ز (٩٢)

لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب إثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي : مذكرة من الامين العام (A/47/401)

(ب) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة من الامين العام (A/47/402)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة أولا في البند الفرعي (أ) من البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون "انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي" .

ووفقا للقرار ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس الاغذية العالمي بناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وأمام الجمعية العامة الآن الوثيقة A/47/401 ، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستحدث في مجلس الاغذية العالمي بانتهاء مدة عضوية الدول التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ : الارجنين وجمهورية ايران الاسلامية وايطاليا وبوروندي وبيرو والدانمرك ورواندا وفرنسا ومصر وهنغاريا واليابان واليمن .

وقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية : ثلاث دول افريقية لثلاثة مناصب شاغرة وهي : تونس وغينيا بيساو ونيجيريا ؛ دولتين آسيويتين لثلاثة مناصب شاغرة هما : جمهورية ايران الاسلامية واليابان ؛ دولة واحدة من أوروبا الشرقية لمنصب شاغر واحد وهي : هنغاريا ؛ دولتين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمنصبين شاغرين وهما : اكوادور وبيرو ؛ ثلاث دول من أوروبا الغربية ودول أخرى لثلاثة مناصب شاغرة وهي : ايطاليا وفرنسا والنرويج .

ونتيجة لذلك ، إن عدد المرشحين من بين الدول الافريقية ، ودول أوروبا الشرقية ، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يساوي عدد المقاعد المطلوب شغلها لكل منطقة من هذه المناطق .

ووفقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ ، يجوز للجمعية التخلي عن الاقتراع السري عندما يكون عدد الدول المرشحة من المناطق مساويا لعدد المقاعد الشاغرة .

أعتبر أن الجمعية ترغب في اعلان هذه الدول أعضاء منتخبين في مجلس الاغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية العامة ترغب في ان تعلن عن المرشحين من بين الدول الآسيوية المنتخبة لعضوية مجلس الاغذية العالمي لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تقدم بالتهنئة من الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس الاغذية العالمي .

وفيما يتعلق بالشاغر المتبقي من بين الدول الآسيوية ، سيكون في وسع الجمعية العامة التصرف بشأنه لدى ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول أعضاء من تلك المنطقة .

ولذلك اقترح على الجمعية العامة ان تبقي هذا البند الفرعي على جدول أعمال الدورة السابعة والاربعين .

اذا لم اسمع اعتراضاً ، فساعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاجراء .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وهكذا تكون الجمعية العامة قد انهت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٦ من جدول الاعمال .

والآن ننتقل إلى البند الفرعي (ب) من البند ١٦ المدرج في جدول الاعمال والمعنون ، "انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق" .

وبمقتضى مقرر الجمعية العامة ٣١٨/٤٢ الصادر في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تنتخب الجمعية العامة أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بناء على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

معروض على الجمعية الوثيقة A/47/402 ، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستحدث في اللجنة نتيجة انتهاء مدة العضوية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ لكل من الارجنتين والجزائر وسري لانكا والصين والكاميرون والمغرب واليابان .

أود أن أشير إلى أن النص الاسباني للوثيقة A/47/402 يتضمن خطأ ورد سهواً في السطر الاخير من الفقرة ٢ : ان فنزويلا ليست عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق وبالتالي ينبغي حذف اسمها من القائمة .

إن الدول التالية قد رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

ثلاث دول افريقية لملء شواغر ثلاثة : توغو وكينيا ومصر .

ثلاث دول آسيوية لشواغر ثلاثة : جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والصين واليابان .

دولة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشاغر واحد : نيكاراغوا .

عدد المرشحين من مجموعة الدول الافريقية والدول الآسيوية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتفق مع عدد المقاعد التي ينبغي شغلها في كل من هذه المناطق .

وبموجب الفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ ، يجوز للجمعية العامة عند انتخاب الهيئات الفرعية ان تستغني عن الاقتراع السري عندما يكون عدد المرشحين معادلاً لعدد المقاعد التي ينبغي شغلها . ومن هنا ، هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تعلن ان تلك الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد جرى انتخابها أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم بالتهنئة من الدول التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل فيها تقرير الوكالة (A/47/374) ؛

(ب) مشروع قرار (A/47/L.9/Rev.1)

الرئيس : بعد ظهر هذا اليوم تبدأ الجمعية العامة النظر في البند ١٤ من جدول الاعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .

وفي هذا الصدد تجد الجمعية العامة أمامها مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/47/374) ومشروع قرار واردا في الوثيقة A/47/L.9/Rev.1

وقبل ان أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن اقترح اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند في الساعة ٥/- من بعد ظهر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس : ولذا أرجو من الممثلين الراغبين في تسجيل اسمائهم في قائمة المتكلمين ان يفعلوا ذلك في أسرع وقت ممكن .

ادعو الآن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، إلى تقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٩١ .

السيد بليكس (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام سيجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لأول تفاعل متسلسل نووي متحكم به في العالم . ان العمل العلمي العظيم الذي انجزه انريكو فرمي في شيكاغو قد ترك أثراً عميقا على العالم منذ ذلك الحين . والتطور الذي أدى إليه هذا الاكتشاف أثار الآمال في مرحلة من المراحل بتوليد الكهرباء التي يبلغ رخصها حدا لا جدوى عنده من قياسها . وبعد ذلك ، أثارت مخاوف من ان يؤدي هذا التطور إلى فناء البشرية .

وطيلة خمسة عقود عشنا في مواجهة تحدٍّ مزدوج : منع استخدام الذرة في الاسلحة واستغلال استخداماتها السلمية الكثيرة . وطوال معظم فترة وجود الامم المتحدة أعاقت

نشاطها حالة الركود التي خلفتها الحرب الباردة ، وجوهرها سباق التسلح النووي المتصاعد دوماً .

لقد انشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل ٣٥ عاماً للنهوض بالاستخدامات السلمية للذرة من أجل التنمية وللتحقق من احترام الالتزامات بقصر استعمالات الذرة على الاغراض السلمية . ولقد كانت هذه عملية ناجحة إلى حد كبير ، وبعض أسباب ذلك تعود إلى ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تتمتع بدرجة عالية من التعاون العملي بين الشرق والغرب بالرغم من الحرب الباردة . إن الانشطة الحكومية الدولية التي تجري متابعتها في الوكالة ومن خلالها قد اسهمت في تطور واستخدام واسع النطاق لطائفة كبيرة من التطبيقات النووية بما في ذلك محطات توليد الطاقة الذرية التي تولد حوالي ١٧ في المائة من الكهرباء في العالم . وقد شكلت أنشطة الوكالة أيضاً جزءاً هاماً من الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الاسلحة النووية .

هذا التحدي المزدوج الذي أشار اليه الرئيس ايزنهاور في خطابه المعنون "الذرة من أجل السلم" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٣ لا يزال سليماً وقائماً . وفي الشهر الماضي أكدّ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية انه يرغب في ان تتصدى الوكالة بقوة لهذين التحديين . وحث المؤتمر العام الوكالة على مواصلة تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية بمختلف الطرق منها العمل في مجالات السلامة النووية والتخلص من النفايات ونشر التقنيات المتعددة في مجالات الطب والزراعة والصناعة . وفي الوقت ذاته رحّب المؤتمر العام بالتدابير المختلفة التي اتخذت في السنة الماضية لتعزيز نظام ضمانات الوكالة كجزء من التحدي الذي يشكله تقليل خطر حدوث مزيد من انتشار الاسلحة النووية . وعندما أخصّص اليوم في تقريري الجانب الاكبر للضمانات وعدم الانتشار ، فذلك يرجع لان أشياء كثيرة قد حدثت في هذا المجال في السنة الماضية ، ليس نتيجة لكون الموارد أو الجهود المخصصة لهذا الموضوع أكبر منها المخصصة للنهوض بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية .

وهكذا ، لا يزال التحديان اللذان شهدتهما الايام الاولى للطاقة النووية قائمين ، ولكن عالم اليوم يختلف اختلافا جذريا عن عالم الخمسينيات . والاهم من ذلك كله اننا ننتقل إلى عالم سيستخدم فيه ، أخيرا وبعد انتظار طويل ، قدر أدنى من الموارد للأغراض العسكرية ، بما فيها الترسانات النووية - وهذا تطور يشجع عدم الانتشار . ومن الناحية الاخرى ، تواجه الانسانية حاليا الكثير من المشاكل الخطيرة الجديدة . واحدى هذه المشاكل ، التي تؤثر على الطاقة النووية ، هي الحاجة إلى زيادة انتاج الطاقة في الوقت الذي يزداد فيه القلق ازاء آثار انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولا سيما انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المقترنة باستعمال أنواع الوقود الاحفوري كافة ، على المناخ العالمي ، وساعود إلى هذه المسالة فيما بعد .

وأود في هذه المرحلة أن أتناول مسالة عدم الانتشار ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود الرامية إلى منع زيادة انتشار الاسلحة النووية .

اليوم ينحسر بسرعة خطر الصراع العسكري بين الدول الكبرى ، وآثار ذلك المتمثلة في نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح النووي المعجّل به ، تبلغ من الوضوح بقدر ما تحظى به من الترحيب . وإن التعاون الاكثر سهولة بين الدول الكبرى يساعد أيضا على تسوية الكثير من الصراعات المحلية أو الاقليمية التي طال أمدها . وان هذا المناخ الجديد وعملية اضفاء الطابع الديمقراطي في عدد من البلدان عاملان يشجعان عدم الانتشار . واسمحوا لي ان اذكر بعض التطورات الهامة .

لقد قررت الارجنتين والبرازيل فتح جميع منشآتهما النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعقب اعتماد بعض التعديلات مؤخرا نشأ احتمال قوي جدا ان تدخل معاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية - معاهدة تلاتيلولكو - حيز النفاذ وتجعل أمريكا اللاتينية كلها منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وقد انضمت جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ودعيت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تفتيش جميع المنشآت النووية في ذلك البلد . وفي هذا المناخ الجديد ، تجدد الدول الافريقية جهودها لوضع معاهدة تجعل افريقيا

منطقة خالية من الاسلحة النووية . وأبرمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتفاق الضمانات المطلوب منها بموجب معاهدة عدم الانتشار ، وجرت أول عملية تفتيش . وانضمت الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار ، مما يجعل المعاهدة تحظى الآن بتأييد جميع الدول المعلن انها حائزة للأسلحة النووية .

وفي الشرق الاوسط ، هناك أمل جديد بأن محادثات السلام ستؤدي إلى اتفاق على انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية أو منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل . وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في الشهر الماضي اتخذ قرار دون تصويت يذكر التأييد بتوافق الآراء لهذا المفهوم ، ويدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواصلة المشاورات مع الحكومات في المنطقة والعمل على وضع نموذج للتحقق من تطبيق الضمانات . وسأفعل ذلك .

إن موجة جديدة من الانضمامات إلى معاهدة عدم الانتشار آتية ، أو يتوقع ان تأتي ، من الدول التي كانت فيما مضى تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي : دول البلطيق ، وأوكرانيا ، وبيلاروس وغيرها من الدول . وتجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتصالات ببضع منها بغية التحضير لتقديم طلب الانضمام إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكل هذا يبشر بانعقاد مؤتمر ناجح في عام ١٩٩٥ لتمديد معاهدة عدم الانتشار . ومع ذلك ، ومن شأن توفير بعض العناصر الاخرى ان يكون ذا أهمية بارزة بالنسبة للتوصل إلى التزام عالمي من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم الانتشار وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى . ومن شأن ابرام اتفاق يمكن بموجبه ان تقبل جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية بموعد لوقف جميع التجارب النووية ان يكون أحد هذه العناصر . ومن شأن ذلك ان يكون مؤشرا على ان العالم لن يجرب بعد الآن أسلحة نووية جديدة و "أفضل" . والعنصر الآخر الايجابي للغاية يتمثل في ابرام اتفاق على خفض انتاج المواد الانشطارية لاغراض الاسلحة . ومثل هذا الاتفاق يبدو منطقيا في عالم يتحرك نحو نزع السلاح النووي - وربما لن يشكل عبئا ثقيلا في ضوء الصعوبات القائمة اليوم بالنسبة للتخلص من المواد الفائضة الصالحة للاستخدام في صنع الاسلحة .

وقد تبدو الاعتبارات الانفة الذكر مفرطة في التفاؤل . ومع ذلك لم يكن المناخ السياسي في أي وقت من الأوقات منذ ان بدأت محادثات نزع السلاح مؤاتيا أكثر منه الآن لابرام اتفاقات بعيدة الاثر .

لقد كان نظام الضمانات الذي تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتشغيله منذ أكثر من ٢٥ سنة أول نظام في العالم للتفتيش الموضعي . وهو ينطوي على مزايا كبيرة ولكنه محدود أيضا . وسأناقش الجانبين ، وسأبدأ ببعض الافكار حول امكانية استعمال النظام أيضا في سياق نزع السلاح النووي .

ان من الممكن ، بشرط توفر الموارد الكافية ، استخدام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من التخزين أو الاستعمال السلمي للمواد الانشطارية المستعادة من تفكيك الاسلحة النووية ، اذا كان العالم يريد تأكيدات دولية بان هذه المواد لن تدخل في صنع أسلحة جديدة . ويمكن أيضا التحقق عن طريق الضمانات الدولية ، من خفض انتاج المواد الانشطارية لاغراض الاسلحة . فضمان محطات الاثراء واعادة التجهيز ، على الرغم من انه مهمة صعبة ، مشكلة كبرى من أجلها بالفعل قدر كبير من العمل الدولي ، وهي مهمة تدخل حاليا في نطاق واجبات الوكالة .

ويمكن أيضا النظر المجدد في مفهوم ما يسمى مخزن البلوتونيوم الدولي - وأقصد وضع ترتيبات تخضع بموجبها الكميات المتزايدة من البلوتونيوم المفصول من الدورة السلمية وكميات البلوتونيوم المتوقعة من تفكيك الاسلحة لرقابة خاصة ، تعطي ضمانات اضافية بعدم تحويلها وقصر استخدامها على الاغراض السلمية . ويتوخى النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وظيفة من هذا النوع لها .

ولئن كان نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية موردا يمكن استخدامه على نطاق أوسع من جانب المجتمع الدولي ، فان جوانب قصوره يجب أيضا مراعاتها - ومعالجتها . وفي عالم تتناقص فيه الاسلحة من اللازم ان تتوفر ثقة كبيرة بعدم انتهاك أية دولة لالتزاماتها وبعدم انتاجها لمواد انشطارية للاسلحة بطريقة سرية أو بعدم تصنيعها ، فعلا ، لاسلحة نووية جديدة .

وتبين حالة العراق انه كان من الممكن في مجتمع مغلق ومتحكم به القيام بجهد سري كبير لاثراء اليورانيوم وتطوير الاسلحة دون ان يتمكن نظام الضمانات من اكتشاف ذلك . ما الذي يمكن عمله وما يجري عمله حاليا للتقليل إلى أقصى حد من خطر حدوث ذات الشيء مرة أخرى في المستقبل ؟ ان المناقشة العامة تركز في معظم الاحيان على عمليات التفتيش بالقوة . ومع ان هذه مهمة ، فيجب الاعتراف بان المعلومات عن مكان التفتيش وعما سيجري تفتيشه تشكل المطلب الاول والاساسي .

فمن المستحيل على المفتشين ان يزوروا ويفتشوا كل بناء وكل قبو في بلد أجنبي ، وان الزيارات غير المنتظمة لن تساعد كثيرا . يجب ان يحصل المفتشون على المعلومات التي تؤدي بهم إلى المواقع والمرافق التي يحتمل ان تكون هامة . وفي حالة التفتيشات في مرحلة ما بعد الحرب في العراق ، ان المعلومات حول المواقع تم الحصول عليها من الحكومات عن طريق اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة . وفي نظام الضمانات المعزز الذي يجري وضعه حاليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان المعلومات التي تقدمها الدولة التي يجري تفتيشها سيجري استكمالها ببيانات أخرى ، على سبيل المثال البيانات المقدمة من الدول الاخرى والمتصلة بتصدير واستيراد المواد النووية وأنواع معينة من المعدات . ولو كانت هذه البيانات فيما يتعلق بالعراق متاحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومحللة ، لكان من المحتمل ان تقوم الوكالة بطلب تفسيرات واجراء زيارات خاصة . وأية بيانات ، سواء حصلت عليها الوكالة من خلال تحليلها للانشطة النووية المعلنة أو من مصادر خارجية ، يجب بوضوح تحليلها وتقييمها بشكل متأن لتجنب الشكوك والمخاوف الباطلة التي لا لزوم لها .

ويجب الاعتراف بوجود صعوبة خاصة في التحقق من اكتمال حصر أي مخزون نووي عندما تعطي الوكالة هذه المهمة بخصوص برنامج نووي قائم في أحد الاقاليم منذ فترة طويلة وأصبح في حجم معين ، كما هو الحال في الوقت الراهن بالنسبة لجنوب افريقيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكما سيكون الحال في بعض البلدان التي كانت أجزاء من الاتحاد السوفياتي .

(السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية)

وفي حالة جنوب افريقيا ، طلبت الجمعية العامة إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان يقدم تقريرا عن اكتمال حصر المنشآت والمواد النووية في جنوب أفريقيا . وقامت الوكالة بعدد كبير من عمليات التفتيش على منشآت في جنوب افريقيا وعلى مواقع خارج المنشآت المعلنة . وقد أجرت مراجعة مكثفة لسجلات التشغيل والمحاسبة القديمة وقامت بعدد كبير من التحاليل . وقد استطاع المفتشون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بتعاون سلطات جنوب افريقيا ، زيارة جميع المواقع التي طلبوا رؤيتها - سواء كانت معلنة أو غير معلنة ، عسكرية أو مدنية - ولم يجدوا أي دليل على وجود نقص في المخزون . وليس لدى الوكالة أية معلومات أخرى تشير الى وجود أية مرافق أو مواد نووية غير معلنة . وبالطبع ، اذا تم الحصول على معلومات ذات صلة تدل على الحاجة إلى الوصول إلى منشآت أو مواقع أو بيانات اضافية ، فان الوكالة ستطلب ذلك . وقد ارسل تقرير الوكالة عن هذه المسألة إلى الامم المتحدة .

هناك مشكلة مماثلة للمشكلة التي وصفتها فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، نواجهها في التحقق من قائمة جرد المخزون الاولية التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمقتضى اتفاق الضمانات الذي دخل إلى حيز النفاذ يوم ١٠ نيسان/ابريل من هذا العام . وهنا ، لم ترسل إلا ثلاث بعثات تفتيش حتى الآن ، ولا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به . إن بعض الخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سهلت المهمة . لقد قُدِّمت بعض سجلات التشغيل التاريخية الاصلية للدراسة والتحليل . وأيضا ، كما هو الحال بالنسبة لجنوب افريقيا ، أعطيت الوكالة دعوة دائمة لإرسال رسميين إلى المواقع والمنشآت بصرف النظر عما إذا كانت مدرجة في الإعلان الاولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . وهذه الدعاوى ، إذا ما جرى العمل بها تكون مفيدة بطبيعة الحال . لقد تعاونت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معنا في تنظيم زيارة قام بها رسميون تابعون للوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر أيلول/سبتمبر ، وإنني أتوقع تقديم مساعدة عاجلة فيما يتصل بزيارة أخرى . وبمرور الزمن ، سيساعد قبول هذه الزيارات والصراحة وتقديم المساعدة على إقامة سجل من التعاون والوضوح .

ومن المؤكد أن حق وصول المفتشين الحر إلى المواقع والمواد ذات الصلة ذو أهمية حاسمة عندما تبين المعلومات المتاحة الحاجة إلى التفتيش على مواقع محددة . في حالة عمليات التفتيش في العراق ، حصلت الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على حق الوصول الحر بمقتضى قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، وتبادل الرسائل يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩١ بين الامين العام ووزير خارجية العراق . وهذا الحق يتعلق بأية مواقع أو منشآت أو معدات أو أفراد أو وثائق . في حالة عمليات تفتيش الضمانات الروتينية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . هناك قواعد تسمح للدولة المستقبلة برفض اختيارات المفتش وبإخضاع زيارة المفتشين لمتطلبات الحصول على تأشيرة دخول . إلا أنه بمجرد قبول اختيار معين أو إصدار تأشيرة دخول معينة ينشأ حق في الزيارة .

لقد حثثت بشكل متكرر على القضاء على هذه القيود ، وعلى أن يُقبل جميع مفتشي الوكالة بصفتهم القائمة وهي أنهم موظفون مدنيون دوليون ، وعلى أن يُعفوا من

متطلبات تأشيرة الدخول وأن يسمح لهم بالدخول على أساس جوازات مرور الأمم المتحدة وشهادة توضح أنهم قادمون في مهمة تفتيش . ولقد أحرز بعض التقدم تجاه الغاء متطلبات تأشيرة الدخول أو إصدار تأشيرات دخول متكررة أو قبول مفتشين دون إجراء خاص بالاختيار ؛ إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتسهيل القيام بعمليات التفتيش .

في العام الماضي ، أكد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوكالة في إجراء تفتيشات خاصة عندما توجد أسباب للاعتقاد بأن منشآت مواد ينبغي الإعلان عنها لم يعلن عنها . ولم يستخدم هذه الحق حتى الآن .

لا شك في أنه في حالة العراق كان لاستعداد مجلس الأمن لتأييد حق التفتيش الحر أهمية كبيرة . ومن المطمئن أن المجلس أكد في بيان القمة المؤرخ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الدور المكمل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الفعالة بالكامل في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ، وأن أعضاء المجلس أعلنوا أنهم سيتخذون :

"التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . (S/23500 ، ص ٤)

إن اتفاق العلاقة المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يتضمن أحكاما تسمح بالتفاعل السريع بين الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأي منع للوصول لإجراء تفتيش ، أو أية انتهاكات واضحة يمكن أن تطرح بسرعة على المجلس .

في حالة العراق ، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن ب ١٤ بعثة تفتيش قُدّمت تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام . واستجابة للمهمة الأولى التي حددها المجلس ، وهي مهمة وضع خريطة لبرنامج العراق النووي ، تمكنت الوكالة خلال العام الماضي من وضع صورة متسقة ومتماسكة نسبيا . ومع هذا ، لما كانت السلطات العراقية لا تزال ترفض تقديم معلومات عن مصادر الإمداد الخارجية والخبرة الفنية الأجنبية ، يمكن أن تكون هناك عناصر مفقودة في الصورة . إن التفتيشات يجب

أن تستمر لاية مواقع أو أهداف قد تحددها اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة على أساس أية معلومات جديدة قد تتاح لها . ولقد وضعت بعض عناصر الرصد الطويلة الاجل على مراحل جنبا إلى جنب مع عمليات التفتيش البحثي . وبالنظر إلى أن معرفة العراق العلمية والتكنولوجية لا تزال باقية لم تمس إلى حد كبير ، فإن ذلك الرصد من الواضح أنه ذو أهمية كبرى ، وبخاصة لان شبكة الإمداد السرية لا تزال قائمة .

من ناحية أخرى ، يجب أن نضع في الاعتبار أن البنية الاساسية الضخمة اللازمة لإحياء برنامج محظور لانتاج أسلحة نووية ومواد يمكن استخدامها في صناعة الاسلحة في العراق قد دمرت أو جعلت عديمة الضرر ، إلا أن هناك تحفظا بشأن إمكانية استمرار وجود منشآت لم يتم رصدها .

انتقل الآن إلى جانب آخر من جوانب التحدي النووي ، وهو جانب استغلال التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية للتقدم في مجال الطب والزراعة والصناعة . لئن كانت "النواة" تعني أساسا البحث والعلم في الوقت الذي أجريت فيه تجربة انريكو فيرمي في شيكاغو منذ ٥٠ عاما ، فإن التطبيقات العملية الآن عديدة وكبيرة . واسمحوا لي بأن أقدم بعض الامثلة . لقد ذكرت أن ١٧ في المائة من كهرباء العالم تاتي اليوم من مولدات تعمل بالطاقة النووية - أقل قليلا من نسبة الـ ٢٠ في المائة التي تاتي من القوة المائية . واليوم كل مريض من بين ثلاثة مرضى في البلدان الصناعية يجري فحصه أو يعالج ببعض الطرق ذات الصلة بالطاقة النووية ، سواء للعلاج أو للتشخيص . واليوم ، إن محصول القطن في باكستان ومحصول الارز في اندونيسيا يزيدهما زيادة كبيرة استخدام جينات محولة مناسبة ، أو بعبارة أخرى سلالات جديدة تنتج عن طريق إجراء تغيرات هامة تحدثها بذور معالجة بالطاقة المشعة . واليوم تستخدم طرق نووية في العناية العلمية بالحيوانات الداجنة لقياس كفاءة البروتين المدخل من مختلف أنواع المواد الغذائية المتاحة محليا . واستنادا إلى ذلك القياس ، استحدثت مركبات مُثلى من مواد الاغذية المحلية للجواميس في الهند واندونيسيا مما أدى إلى زيادة كبيرة في منتجات الالبان واللحوم من الجواميس .

لن أطيل هذه القائمة بالأمثلة على التقنيات النووية التي تساعد على المحافظة على الصحة أو استعادتها وعلى زيادة الانتاج الصناعي ، وتعزيز انتاج الغذاء وحفظه . ومع هذا ينبغي لي أن أؤكد أنه - في ضوء توقعات مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية أن تتسم جميع المنظمات الاعضاء في أسرة الامم المتحدة في الوفاء بخطة القرن ٢١ - يكون للتقنيات النووية استخدام واسع النطاق ليس فقط في التنمية ولكن أيضا في رصد وحماية البيئة . واسمحوا لي بأن أعطي مثلين على ذلك .

إن النظائر أداة قوية في مكافحة تلوث المياه الجوفية والتربة عن طريق الإفراط في استخدام السماد . وإنها تتيح القياس الدقيق لكمية السماد الذي يدخل في النبات وبالتالي يمكن وضع أنسب نظام تسميد للتربة لأي نظام زراعي خاص . وبالمثل تتيح التقنيات النووية تحديد كمية النتروجين التي تحتاج إليها مختلف نباتات المحاصيل من التربة . وهذا لم يؤد فقط إلى وضع استراتيجيات تسميد أفضل ، ولكن ساعد أيضا في اختيار أكثر أنواع إمداد النبات بالنتروجين كفاءة داخل كل نوع ، مما أدى إلى تخفيض الحاجة إلى سماد النتروجين ، بما يعود بالنفع على البيئة واقتصاد البلدان ذات الشأن .

من أكثر الامور إثارة للخلاف - ولكن من أشدها إثارة للاهتمام أيضا - مسألة مدى فائدة القوة النووية وكيف يمكن أن تصبح مفيدة في توليد الكميات المتزايدة من الكهرباء التي سيحتاجها العالم دون إطلاق ثاني أكسيد الكربون في الجو ، وبالتالي الإسهام في إمكانية الاحترار العالمي .

إن الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي التي وقعت في ريو تسعى الى تحقيق الاستقرار لتركيزات غازات الاحتباس الحراري ، ولكنها لا تصف كيفية القيام بهذا ولا تضع أية أهداف فيما يتعلق بانبعاث ثاني أكسيد الكربون أو أية انبعاثات أخرى لغازات الانحباس الحراري . ومما لا شك فيه أن التطور العالمي سيتطلب استخدام مزيد من الطاقة ، وبخاصة الكهرباء ، وأن المعضلة كامنة في الظرف الذي تؤدي بنا فيه زيادة استخدام الوقود الاحفوري ، وهو مصدر الطاقة الغالب اليوم ، إلى الاصطدام مع

احتمال الحاجة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . يوجد إدراك متزايد أن توفير الطاقة والاستخدام الاكبر لمصادر الطاقة المتجددة ، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، سيكونان استجابتين لا تكفيان لحل هذه المعضلة .

يوجد إدراك متزايد أيضا أن الاستخدام المستمر بل والمتسع النطاق للطاقة النووية هو أحد الخيارات القليلة المتاحة أمام العالم لزيادة توليد الطاقة دون إضافة انبعاثات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون . ومن الجدير أن نفكر في أنه إذا أغلقت محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية وهي المحطات التي يبلغ عددها في العالم حوالي أربعمائة ، وإذا أنتجت الكهرباء التي تولدها بحرق الفحم بدلا من ذلك ، زاد انبعاث ثاني أكسيد الكربون زيادة سنوية تبلغ حوالي ٧ في المائة . إن الطاقة النووية وحدها لا يمكنها أن تحل مشكلة ثاني أكسيد الكربون ، لكن تلك المشكلة من الصعب حلها دون طاقة نووية .

إلا أنه من الصحيح أن استعمال الطاقة النووية أو استعمالها على نطاق أوسع أمر يعارضه قطاع كبير من الرأي العام في بلدان كثيرة ، وهذه المعارضة نابعة أساسا من الخوف من انبعاث الاشعاعات من الحوادث أو من النفايات النووية الملقاة لفترات طويلة من الزمن .

إن إجراء المقارنات بما يقترن به توليد الطاقة بالفحم أو الطاقة الكهربائية المائية أو الغاز أو النفط من مخاطر أمر وثيق الصلة في هذا المجال وينبغي القيام بهذه المقارنات لإيجاد أساس لمناقشة رشيدة . مع ذلك ، من الأجدر بنا أن ندرك أن الجمهور قد لا يتساهل إزاء الضرر بالصحة والبيئة الذي تلحقه الاشعاعات قدر تساهله إزاء الاصابات بسبب حوادث مناجم الفحم أو فيضان السدود المائية أو انفجار صهاريج الغاز . وهذا هو الاساس الذي يجري بشأنه تعاون دولي مكثف داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخارجها لتعزيز السلامة في العالم كله في تشغيل محطات توليد الطاقة النووية وفي القاء النفايات المشعة .

ويحدوني الامل في أن يتم في غضون عام واحد إعداد مشروع اتفاقية بشأن السلامة النووية تتضمن قواعد تلزم جميع الدول التي تنضم إليها إلزاما قانونيا . ويجري حاليا التفاوض بشأن هذه الاتفاقية داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما أوصى مؤتمر ريو بذلك . إن إشارة الوعي بالسلامة النووية في جميع البلدان التي تقوم بتشغيل محطات للطاقة النووية هدف تصبو إلى تحقيقه الجهود الراهنة الرامية إلى مساعدة البلدان في أوروبا الشرقية لتحسين محطات الطاقة النووية فيها أو ، في بعض الحالات حيث لا يكون ذلك عمليا أو اقتصاديا ، إزالتها تدريجيا .

يتضمن جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر ريو فصلا عن الإدارة الآمنة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة . واسمحوا لي أن أبلغكم في هذا الصدد بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اعتمدت في عام ١٩٩٠ مدونة للممارسات إزاء الحركة الدولية عبر الحدود للنفايات المشعة . لقد نشأت حالات صُدّرت فيها النفايات الكيميائية إلى البلدان النامية إلا أن ذلك لم يحدث بالنسبة للنفايات المشعة . وأجد لزاما علىّ أن

أضيف أن الخبراء الذين أرسلتهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أجروا بناء على طلب البلدان النامية تحقيقات في حالات عديدة أسفرت عن العثور على نفايات كيميائية وليس نفايات مشعة .

وينبغي أيضا أن أشير إلى الجهود المكثفة التي تبذل حاليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع مجموعة شاملة من معايير السلامة المتفق عليها دوليا للنفايات المشعة يمكن أن تشكل أساسا للمعايير والقواعد الوطنية أو أن تكون مكملة لها . ومن المعقول المطالبة بأن يجري التخلص من النفايات المشعة بنفس درجة السلامة في العالم كله وبغض النظر عما إذا كان مصدر هذه النفايات برامج عسكرية أو مدنية .

إذا ما جرت المتابعة النشطة في الوكالة وخارجها للجهود الحالية الرامية إلى ضمان التوصل إلى مستوى عال موحد من السلامة في تشغيل محطات الطاقة النووية وفي التخلص من النفايات المشعة في شتى أرجاء العالم فأعتقد أن استعمال الطاقة النووية الواسع النطاق الذي قد يصبح أمرا لا غنى عنه قد يغدو أيضا مقبولا تماما لدى معظم الناس .

اسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض الملاحظات ليس عن العام الماضي وإنما عن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المدى الطويل . المنظمات الدولية آليات تتصدى عن طريقها الحكومات بصورة مشتركة للتحديات الدولية . وأسلم بأن الوكالة كانت على مر السنين أداة مفيدة وفعالة للدول الاعضاء فيها .

لقد ركزت أزمة الطاقة الاهتمام على الاستعمال العملي والممكن للطاقة النووية وعلى دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد حدت أزمة تشيرنوبيل بالوكالة إلى وضع مفهوم ومبادئ السلامة النووية التي تحظى بقبول واحترام الجميع ؛ وفي أزمة البيئة ، استطاعت الوكالة أن تبين أن التطبيقات النووية السلمية ، بما في ذلك استعمال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء ، بالغة الاهمية بالنسبة للبيئة والتنمية كلتيهما ؛ وفي الازمة العراقية ، ساعدت الوكالة للأمم المتحدة في تحييد القدرة الوليدة على صنع الاسلحة النووية .

والوكالة تستخلص أيضا عبرات هامة من أزمة العراق وهي بصدد تعزيز نظام التحقق بهدف زيادة احتمال الكشف عن أي انتهاك ومعالجته في مجلس الأمن الذي ترفع الوكالة تقاريرها إليه بشأن هذه المسائل .

وحيث أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملزمة بالاضطلاع بأنشطة متزايدة في مجالات عمليات نقل التكنولوجيا والسلامة النووية والضمانات ، فينبغي للمنظمة ، شأنها شأن الأمم المتحدة ، أن تُجنَّب مواجهة أزمة مالية . لقد اضطررنا في هذا العام إلى تخفيض أنشطتنا لمواجهة نقص لا يقل عن ١٣ في المائة في ميزانيتنا ، ويعزى ذلك بصفة خاصة إلى عدم سداد المبالغ من جانب مساهم كبير . إن إدارة أزمة مالية كهذه في أية منظمة تقوض حتما قدرتها على معالجة المسائل الخطيرة التي يُطلب منها معالجتها .

كما أن استمرار تدني مرتبات موظفينا يقلل من قدرتنا على اجتذاب موظفين من المستوى المطلوب . وأسلم بأن الآليات التي تنشئها الحكومات لمهمتنا المشتركة في المستقبل ستحقق المزيد لو زودت بأشخاص أكفاء متحمسين وممولين تمويلا كافيا لإدارتها .

أخيرا ، أود أن أعرب في هذا المحفل عن شكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحكومة النمسا على استضافتها الممتازة لكل المنظمات الدولية الموجودة في فيينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل استراليا لكي يعرض مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 .

السيد اوسليفان (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار (A/47/L.9/Rev.1) المتعلق بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/47/374) .

انضمت البلدان التالية أسماؤها إلى مقدمي مشروع القرار البالغ عددهم ٣٢ والواردة أسماؤهم في الوثيقة A/47/L.9/Rev.1 : بوتسوانا وجمهورية كوريا وتركيا وكوستاريكا ولاتفيا واليابان .

أود أن أبين أولا أن استراليا تعرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه بناء على طلب عدد من الوفود المعنية . فاستراليا ليست عضوة في هذا العام في مكتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو الفريق المسؤول عن مشروع القرار في العادة . إلا أننا كنا عضوا في المكتب في عام ١٩٩١ ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالوكالة وبدورها ومستقبلها .

ولسوء الحظ ، لم يتوصل المكتب في هذا العام إلى اتفاق بشأن عرض مشروع القرار المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن الواضح أنه كان من الضروري إعداد مشروع القرار هذا . وفي ظل هذه الظروف ، أبدت استراليا استعدادها لعرضه ولم يعترض المكتب هذا العام على قيامنا بذلك . ونتيجة للمشاورات المكثفة التي أجريناها ، نعتقد أن مشروع القرار هذا يجسد على نحو واف وجهة نظر مشتركة .

لقد كان العام الماضي حافلا بالاحداث الهامة بالنسبة للوكالة . ففي جميع مجالات أنشطتها المتعلقة بعدم انتشار الاسلحة النووية وتعزيز نظام الضمانات ، شهد العام توقيع جنوب افريقيا والارجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اتفاقات للضمانات والبدء داخل مجلس المحافظين باتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى تعزيز نظام الضمانات .

تشكل معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظم الضمانات التابعة للوكالة الضمان الدولي الاساسي للاستخدام السلمي للطاقة النووية . إن نظام الضمانات أساسي لعدم انتشار الاسلحة النووية ، وإن التدابير التي تم الشروع فيها في عام ١٩٩١ مشجعة جدا سواء بالنسبة لمستقبل نظام الضمانات ذاته أو لترسيخ التعاون والتجارة في المجال النووي . ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تبدأ على وجه التحديد بالعملية التحضيرية لمؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

إن السلامة النووية مجال رئيسي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فالوكالة تطور وتحسن باستمرار معايير السلامة نظرا للادراك العام للمنافع والمخاطر المقترنة بالطاقة النووية . وقد بدأ العمل الآن بشأن وضع اتفاقية دولية للسلامة

النووية ، وفي عام ١٩٩١ نشرت وثيقة عن أوجه العيوب في تصميم بعض محطات المفاعل ، والوثيقة تضع أساسا للهيئات التشغيلية والتنظيمية على حد سواء لوضع برنامج لتعزيز السلامة في تلك المحطات .

ولقد حصلت تطورات هامة أيضا في مجال المساعدة والتقنية والانشطة التعاونية ، حيث لا يزال يُدلل على الفوائد الكامنة للتكنولوجيا النووية في مجموعة متنوعة من التطبيقات . وبالإضافة إلى الامثلة التي ذكرها للتو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، توجد أمثلة أخرى . إن استخدام تقنية الحشرة المعقمة قد مكن من القضاء على ذبابة الدودة الحلزونية من شمال افريقيا . وهذه الحشرة التي استقرّت في ليبيا قد شكّلت خطرا على المواشي في جميع أرجاء افريقيا والبحر الابيض المتوسط . وقد أدت أساليب التطبيق الاخرى إلى تحسين المحاصيل وإلى تحسينات في القدرات الطبية النووية وإلى زيادة الاهتمام بالرصد البيئي .

وإذ ننتقل الآن إلى مشروع قرار هذا العام ، نود أن نلحظ بأنه يشابه إلى حد كبير القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩١ . في الفقرة ٤ ، نؤكد على مركزية الضمانات المعززة للأمن الدولي والأمن الإقليمي والتعاون التقني . وفي الفقرة ٥ ، نسترعي الانتباه إلى أعمال الوكالة في مجال تعزيز المساعدة التقنية والانشطة التعاونية . وفي الفقرة ٦ ، نؤكد على أن الوكالة تواصل القيام بعمل بالغ القيمة والخطورة في العراق ، نعتقد أنه يقتضي اعتراف الجمعية العامة بذلك ، لانه ناشئ عن الخرق الفاضح الاول لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية و/أو معاهدة عدم الانتشار ؛ وأيضا على أن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الامن أساسي لاستمرار فعالية نظام عدم الانتشار والتأكيدات التي يوفرها لجميع أعضاء المجتمع الدولي .

إننا نثني على مشروع القرار هذا الذي شاركت في تقديمه مجموعة كبيرة من الوفود . فهو نص متوازن وانه يسعى إلى الاستجابة إلى احتياجات واهتمامات جميع أعضاء الوكالة . وفوق كل ذلك ، من مصلحتنا المشتركة أن نرى صيانة وتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحماية من انتشار الاسلحة النووية ، وهي الحماية التي توفرها أنشطتها . وتأييد هذا المشروع تأييد لهذا الهدف .

السيد غايدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التقرير السنوي لسنة ١٩٩١ الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة

والبيان الاستهلاكي الذي أدلى به أمام الجمعية السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة ، يبرزان بصورة واضحة نتائج العمل المتفاني الرامي إلى تحقيق الأهداف المكرسة في النظام الأساسي للوكالة منذ ٣٥ عاما مضت . ولقد ظلت الأنشطة الشاملة للوكالة وفية للأفكار النبيلة لمؤسسيها : ألا وهي تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم وخدمة قضية عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق أنشطة ضماناتها . وقد كان ذلك ولا يزال من المهام الأساسية للوكالة .

إن الحفاظ على توازن سليم في أنشطة الوكالة ما برح شرطا مسبقا رئيسيا للتأييد العام الذي تلقاه الوكالة من الدول الأعضاء فيها ولهيبتها الدولية المتنامية على حد سواء . وما تزال هنغاريا تعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور بارز في جميع ميادين أنشطتها ، وهي على اقتناع راسخ بأن التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية تتيح إمكانيات جديدة للوكالة وتفرض عليها في الوقت ذاته تحديات جديدة .

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية معا ضمانا دوليا هاما بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد شهدنا تطورات جديدة هامة تشير إلى التعزيز الشامل لنظام عدم الانتشار النووي . وفي هذا السياق ، نرى أن العوامل التالية تبعث على التشجيع : إنضمام الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار ؛ وإبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع جنوب افريقيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ؛ والخطوات المتخذة صوب الضمانات الشاملة في الأرجنتين والبرازيل ، والاحتمالات الطيبة بإدخال معاهدة تلاتيلولكو حيز النفاذ التام في المستقبل القريب ؛ وإعلان الضمانات الشاملة بوصفها سياسة عامة للمصدرين النوويين . ونتوقع من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة دون أي إبطاء ، ونأمل أن تتخذ الدول الأخرى التي ليست بعد أطرافا في المعاهدة خطوات مماثلة عما قريب . والموقف الثابت والمحدد الذي تتخذه الحكومة الهنغارية هو أن الدول الناشئة حديثا لا يمكن أن تخدم المصالح الأساسية لشعوبها

والمصالح العالمية المتمثلة في السلم والامن والتنمية ما لم تصبح أطرافا في معاهدة عدم الانتشار دون أي إبطاء لا لزوم له . وانضمام أستونيا وليتوانيا مؤخرا إلى المعاهدة وابرامهما لاتفاقات الضمانات الخاصة بهما علامتان تبشران بالخير في هذا الشأن . وفي مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ ، حين سنجادل بشدة تأييدا للتحديد غير المحدد للمعاهدة ، نود أن نرى زيادة تعزيز هذه التدابير الإيجابية .

وبالنظر إلى الاهتمام العالمي المجدد بعدم الانتشار النووي ، لا يزال نظام ضمانات الوكالة يكتسي أهمية حاسمة . وما برحت هنغاريا تولي أولوية عالية للتحسين والتعزيز المستمرين لهذا النظام . والآن بعد عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب الضمانات ، وعندما يواجه نظام ضمانات الوكالة تحديات جديدة بسبب تفكك الاتحاد السوفياتي ، من الحتمي زيادة قدرة نظام الضمانات على استشفاف أي نشاط نووي غير معلن ممكن وجعل نظام الضمانات قادرا على الاضطلاع بأنشطته ، التي اتسع نطاقها ، فيما يتعلق بالمرافق النووية المعلن عنها . ونثني على المبادرة التي اتخذها المدير العام بتشجيعنا على التفكير معا في الطرق الممكنة لتعزيز النظام الحالي وجعله في الوقت ذاته أقل تكلفة . ولقد أيدنا الإجراء الذي اتخذه مجلس المحافظين فيما يتعلق بعمليات التفتيش الخاصة ، وأحكام توفير المعلومات المصممة قبلا ، وتطبيق نظام الإبلاغ العالمي عن الصادرات والواردات النووية .

وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومتي قد أعلنت منذ بضعة أسابيع عن استعدادها لتقديم المعلومات على أساس طوعي للوكالة بشأن جميع صادراتها ووارداتها النووية . ودعوني أؤكد أيضا نية حكومتي مواصلة المشاركة في جهود الوكالة لتحسين التعويل على ضمانات الوكالة وشفافيتها .

وفي هذا السياق أيضا ، أود أن أشير إلى مسألة واحدة بعينها ، ألا وهي تعيين مفتشين للضمانات . وقد عرض عدد كبير من الدول الاعضاء ، استجابة للنداءات المتكررة من المدير العام ، إجراءات مبسطة لتعيين المفتشين ، ونحن نرى أن الآوان قد آن لان تضع الوكالة سياسة مقبولة على نطاق واسع بشأن هذه المسألة . والاحكام الخاصة بالنص

المتفق عليه لمشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية يمكن أن تكون بمثابة مبدأ توجيهي للوكالة لوضع هذه السياسة واعتمادها وتطبيقها . ودعوني الاحظ هنا ، في معرض الحديث ، أنه بإمكان الوكالة - وأرى أنه يتعين عليها - أن تقدم مشورتها ومساعدتها للجنة التحضيرية التي ستنشأ قريبا ، ثم للمنظمة الجديدة المعنية بالاسلحة الكيميائية لتساعدها في المراحل المبكرة من نشوئها .

تستحق أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التقدير للعمل الممتاز الذي أنجز ، وكان في بعض الأحيان تحت ظروف محلية صعبة للغاية ، في مجال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١ و ٧١٥ (١٩٩١) . وقد أثبتت نتائج ١٤ مهمة تفتيش موضعي أن شواغل المجتمع الدولي بسبب البرامج النووية العراقية كان لها ما يبررها ، وكان هناك مبرر للعمل الدولي الحازم ضد هذا الانتهاك للالتزامات التعاقدية . ولا يزال من اللازم توضيح المسائل المتبقية الخاصة بالبرنامج النووي العراقي . كذلك فإن الولاية التي أسندها مجلس الأمن فيما يتصل بنشاط الرصد طويل الأجل للتحقق من امتثال العراق للمتطلبات الخاصة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، تظل مهمة أساسية للوكالة .

لقد كانت المسائل المتصلة بالسلامة النووية دائما تتصدر جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي الآونة الأخيرة ، بدأ تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج الثنائية والدولية ، بمشاركة منظمات دولية مختلفة وبلدان صناعية متقدمة ، من أجل تقديم المساعدة في ميدان السلامة النووية لبلدان وسط وشرق اوروبا . ونعتقد أن الخبرة الطويلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون مع هذه البلدان ، وكذلك المعرفة الفنية التي اكتسبتها الوكالة ، لها قيمة كبيرة وينبغي أن تستخدم على نحو سليم . وفي هذا السياق ، نرحب بالجهود الرامية الى تفادي الازدواجية في تقديم المساعدة المتعلقة بالسلامة ولزيادة فاعلية هذه المساعدة . ونحن نؤيد الوكالة في إنشاء آليات ملائمة لمشاركتها النشيطة .

تقدر هنغاريا أعمال الوكالة للنهوض بالأسس القانونية اللازمة لتعزيز السلامة النووية . وقد بدأت الوكالة عملا تحضيريا كبيرا لإعداد اتفاقية للسلامة النووية . ورغم أن السلطات الوطنية هي التي تتحمل ، ويجب أن تظل تتحمل ، المسؤولية عن التشغيل الآمن للمنشآت النووية ، إلا أنه ليس هناك شك في أن الالتزام الدولي من جانب الدول المشاركة بأحكام هذه الاتفاقية سيكون أيضا خطوة هامة لتحسين السلامة النووية في جميع أنحاء العالم . وفي هذا المضمار ، تشعر حكومتي بقلق بالغ إزاء الحاجة الى توفير حماية مادية كافية للمواد النووية ، وتبذل قصارى جهدها لمنع هنغاريا من أن تصبح مسرحا للنقل غير القانوني للمواد النووية . ولذلك فإننا لاحظنا ، بارتياح ، في

المؤتمر الاستعراضي الاول للدول الاطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، تزايد عدد الدول الاطراف في الاتفاقية ، وكذلك النتيجة الايجابية والعمل الناجح للمؤتمر .

ويسعدنا أن نسجل أيضا أن الإطار التشريعي الدولي الخاص بالمسؤولية النووية قد تعزز ببدء نفاذ البروتوكول المشترك لاتفاقيتي فيينا وباريس ، الذي أعد واعتمد بمشاركة الوكالة .

وتقدر الحكومة الهنغارية كل التقدير عمل الوكالة في ميدان المساعدة التقنية والتعاون التقني . لقد كان التعاون الدولي حيويا لتطوير الصناعة النووية والبحث والتعليم عندنا . وهو لم يسهم فحسب في تحقيق المستويات الحالية ، المعترف بأنها رفيعة على نطاق واسع في العلوم النووية ولكنه قد مكن أيضا مؤسساتنا من نقل معرفتنا وخبرتنا الى بلدان أقل نموا في الميدان النووي . ولم تتغير نيتنا : وهي أن نظل شريكا قادرا وحقيقيا كبلد مانح ومتلق في المستقبل أيضا .

وفي عام ١٩٩١ ، كان إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من محطة الطاقة النووية عندنا يمثل تقريبا النصف - ٤٥,٨ في المائة بالتحديد - من إجمالي انتاج الكهرباء في هنغاريا . وهذا رقم مقنع ، يوضح أهمية الطاقة النووية بالنسبة لاقتصادنا . ورغم السجل التشغيلي الممتاز لمفاعلنا النووي ، نعيد النظر باستمرار لاقتصادنا . نعيد النظر باستمرار في السلامة النووية والاعمال التشغيلية للمفاعل ونعمل على تحديثها . وفي هذا النشاط ، لا نزال نعتمد على تعاون الوكالة . والى جانب الخدمات التقليدية ، مثل بعثات فريق استعراض سلامة التشغيل وفريق تحليل الاحداث ذات الاهمية من ناحية السلامة ، نشجع الامانة على توسيع نطاق خدماتها للدول الاعضاء في مجالات حيوية مثل إدارة الوقود المستهلك وتصريف النفايات المشعة .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكس ومعاونيه على العمل الممتاز الذي قاموا به في السنة الماضية .

السيد هو جيوتنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد استمع الوفد الصيني بعناية بالغة الى بيان السيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد درس التقرير السنوي للوكالة بجدية . لقد أدت الوكالة ، طوال السنة الماضية ، قدرا كبيرا من العمل ، وبذلت جهودا إيجابية في ميادين هامة مثل الضمانات ، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسلامة النووية ، ونشعر بالارتياح إزاء هذه النتائج .

إن تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مهمة ملحة للوكالة . إن الطاقة النووية ، كمصدر بديل لطاقة نظيفة وموثوق بها ، تتمتع باحتمالات نجاح واسعة . وأن كثيرا من البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، بحاجة ملحة لتطوير طاقتها النووية من أجل تنمية اقتصادها وحماية البيئة . ولهذا ، نأمل أن تسهم الوكالة بدرجة أكبر في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

إن تطبيق الضمانات بغية منع الانتشار النووي مهمة حيوية أخرى من مهام الوكالة . ومن أجل ضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، من الاهمية بمكان أن يكون قبول ضمانات الوكالة هو الشرط المسبق للتعاون الدولي في مجال الطاقة النووية . وقد قامت الوكالة بالكثير في هذا المجال ، وقد جمعت خبرة كبيرة ، وهي تحسن باستمرار من نظام الضمانات وتعمل على جعله الإجراء المقبول عالميا لمواجهة الانتشار النووي .

ومن الواضح إنها مهمة صعبة ومعقدة ، أن تقوم الوكالة بزيادة تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأن تطبق الضمانات . ويرى الوفد الصيني أن الوظيفتين اللتين تضطلع بهما الوكالة ينبغي أن تكونا على نفس القدر من الاهمية . ولا ينبغي إغفال أي منهما ، أو أن تدعم إحداهما على حساب الاخرى ؛ ودون ذلك ، فإن تطوير الوكالة مستقبلا سيتأثر لا محالة . وتؤيد الصين أعمال الوكالة في مجال الضمانات . وفي نفس الوقت ، نعتقد أيضا أنه لا يمكن السماح باستخدام أي مبرر لانتهاك الحقوق والمصالح المشروعة لاي بلد ، ولا سيما البلدان النامية ، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

إلا أن ما يجب ملاحظته هنا هو أن بعض الافراد يؤكدون تأكيدا فيه مبالغة على منع الانتشار النووية بينما يتغاضون بل ويسيئون تمثيل مطالبات البلدان النامية المشروعة بالتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتذهب بعض البلدان منفردة الى درجة الحد من هذا التعاون وراء ستار الإدعاء بمنع الانتشار ، محاولة بذلك احتكار التكنولوجيا النووية والطاقة النووية . ولا شك في أن هذه الممارسات توثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . بالاضافة الى أنها لا تساعد الجهود الدولية المبذولة لمنع الانتشار النووي . ولهذا يجب تصحيح هذا الاتجاه .

يعلم الجميع أن سياسة الصين الثابتة هي عدم الدعوة الى الانتشار النووي أو تشجيعه أو الاشتراك فيه أو مساعدة البلدان الاخرى على تطوير الاسلحة النووية . وصادرات الصين النووية تخضع بصرامة للمبادئ الثلاثة التالية : ضمان الاغراض السلمية ، وقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعدم إعادة النقل الى بلد ثالث . وقد انضمت الصين بصفة رسمية الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وتضطلع الصين بدور نشط في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فوقّعت من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٦ على اتفاقات بين الحكومات من أجل التعاون في مجال الطاقة النووية مع ١١ بلدا . ووقعت الصين مؤخرا اتفاقا بين الحكومات مع جمهورية ايران الاسلامية حول التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وستنتهج الصين هذه السياسة في المستقبل كعادتها ، فتواصل تطوير تعاونها الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتسهم بما يتيح للطاقة النووية أن تقدم المزيد من الخدمات للبشرية .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أعرب عن التقدير العميق الذي تكنه النمسا لعمل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيها الذين يتمتعون بكفاءة عالية . لقد كان هذا العام عاما صعبا بوجه خاص اضطلعت فيه الوكالة بمهمتها على أفضل وجه . إن الاسلوب المثالي الذي أدار به المدير العام للوكالة هانز بليكس أعمالها جدير بالامتنان والاحترام .

إن الحكومة النمساوية آمنت دائما بالرأي بأن نظام عدم الانتشار خطوة أساسية على الطريق المؤدي الى إقامة عالم خال من الاسلحة النووية ، وأن للوكالة دورا لا غنى عنه في هذا النظام . ويسعدنا أن نلاحظ أن نطاق هذا النظام قد اتسع في مجالات هامة .

لقد انضمت فرنسا والصين الى معاهدة عدم الانتشار بصفتهما دولتين نوويتين ، وبذلك تكون جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية بمقتضى هذه المعاهدة قد أصبحت الآن أطرافا فيها . وانضمت جنوب افريقيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى المعاهدة وأبرمتا اتفاقي ضمانات مع الوكالة .

ونعرب عن تقديرنا أيضا لأوكرانيا وبيلوروسيا وكازاخستان التي أعلنت عن عزمها على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار بصفتها دولا غير حائزة للاسلحة النووية . ونتطلع الى عام ١٩٩٥ عندما يتيح لنا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فرصة لتجديد إيماننا بالحاجة الى هذه المعاهدة لتحقيق نظام عالمي سلمي ، ولإزالة حدودها الزمنية .

إن نظام عدم الانتشار يتعزز بدرجة كبيرة نتيجة للتطورات الهامة التي تحدث في أمريكا اللاتينية في هذا الصدد . واتفاق الضمانات الكاملة بين الارجنتين والبرازيل والوكالة يعد خطوة هامة صوب إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية وفقا لمعاهدة تلاتيلولكو .

إن أهمية وجود نظام تحقق فعال فيما يتعلق بالتزامات معاهدة عدم الانتشار ظهرت بوضوح عندما فشل العراق في الوفاء بالتزاماته وفقا للمعاهدة واتفاق ضماناتها مع الوكالة .

والتعاون الوثيق بين الوكالة ومجلس الامن في هذا الشأن أدى الى تنفيذ تدابير كانت ضرورية نتيجة لانتهاك العراق الصارخ للالتزامات الدولية .

لقد حاز المدير العام وموظفوه على إعجابنا لأدائهم الممتاز في تنفيذ المهام التي أناطها بهم مجلس الامن .

وستواصل الوكالة الاضطلاع بدور هام في جعل التزامات معاهدة عدم الانتشار فعالة وفي كفالة عدم استخدام التطور النووي في أغراض غير سلمية .

وأنشطة الوكالة أساسية بالنسبة لإعادة بناء الثقة الدولية في صلاحية أداء نظام عدم الانتشار .

وعندما تستخدم عبارة "الطاقة النووية" تجري معادلتها أحيانا - وهذا خطأ - بتوليد الكهرباء في محطات نووية . ولكن ، كما يعلم كل من يتابع أنشطة الوكالة ، هناك استخدامات كثيرة للطاقة النووية لا تتعلق بتوليد الكهرباء . وترى بلدان كثيرة أن تشجيع الوكالة لهذه الاستخدامات أمر له أهميته الخاصة . وأي تقييم لدور الوكالة يجب أن يبين أن استخدام الطاقة النووية في مجالات الطب والعلم والتكنولوجيا يرتقي بمستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم .

وهذا التمييز هام بالنسبة للنمسا ، التي اعتمد برلمانها ، على أساس استفتاء أجري عام ١٩٧٨ ، تشريعا يحظر استخدام طاقة الانشطار النووي لأغراض انتاج الطاقة الكهربائية في النمسا .

وسياسة حكومة النمسا هي أن تطلع الاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على هذا القرار وأن تبلغهم بالاسباب التي دعت الى اتخاذه على أمل أن تحذو الدول الاخرى حذونا ، ولا سيما الدول المجاورة لنا .

ولئن كانت وجهات النظر تختلف بشأن انتاج الطاقة الكهربائية النووية ، فإنه لا يمكن أن تسود إلا وجهة نظر واحدة بالنسبة لضرورة جعل محطات الطاقة النووية آمنة بأكبر قدر مستطاع ، ما دامت موجودة . ولهذا ترحب النمسا بانشطة الوكالة في هذا المجال ولا سيما الانشطة المتعلقة بمحطات الطاقة النووية في اوروبا الوسطى والشرقية . وينتشر اليوم وعي أعمق بالاخطار الناتجة عن الوجود المستمر لهذه المفاعلات وبالحاجة الى اتخاذ اجراءات إصلاحية فورية .

وليس من المستغرب أن توجد في منظمة دولية تضم ١١٣ دولة وجهات نظر مختلفة بالنسبة لترتيب أولويات أهدافها . بعض هذه الاهداف يحظى بموافقة عامة في حين تتعرض أهداف أخرى للتضارب .

ومع ذلك ، فإن هذه الحقيقة لا تحول دون تقديرنا لاهمية الوكالة ، وبخاصة على ضوء تجربة العام الماضي ، بصفتها جزءا أساسيا من المجتمع الدولي المنظم الذي يسعى الى تحقيق السلام .

السيد غوديما (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أولا أن يعرب عن تقديره للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولموظفيه على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به في الفترة قيد الاستعراض .

والتقرير المقدم للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتضمن معلومات تفصيلية تتعلق بأنشطة هذه المنظمة في عام ١٩٩١ . وفي الفترة قيد الاستعراض كانت الوكالة تعمل في ظل خلفية من التغييرات الجذرية في العالم أعقبت ظهور كثير من الاعضاء الجدد في المجتمع الدولي وتطوير نموذج جديد للعلاقات بين الدول .

بتحسن الحالة السياسية في العالم وانتهاء المواجهة في العلاقات بين الدول التي كانت متعادية ، هناك مبرر كاف للاعتقاد بأن البشرية يمكن أن تدخل الالف سنة الجديدة وقد تخلصت من تهديد الحرب النووية . وفي هذه الظروف يكتسي دور الوكالة أهمية خاصة ، حيث أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام المأمون والسلمي للطاقة النووية ، ورصد استخدامها ، وضمان عدم استخدامها في الاغراض العسكرية ، وتقديم المساعدة العملية ، في حدود اختصاصها ، للبلدان النامية وكذلك للبلدان في مرحلة التحول .

إن مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية تكتسي في الوقت الحاضر أهمية خاصة . ووفد أوكرانيا يمتدح الوكالة على دورها في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد أذّكر الجمعية العامة بأن أوكرانيا ، التي احتفلت مؤخرا بالذكرى الاولى لاستقلالها ، تقيم سياستها على أساس عدم الاشتراك في الكتل العسكرية واحترام المبادئ اللانووية الثلاثة : بعدم قبول أو صنع أو حيازة الاسلحة النووية . وقد شرعت أوكرانيا بعزم في السير على درب المركز اللانووي وتتخذ التدابير التي تتمشى وتحقيق هذا الهدف . في أيار/مايو ١٩٩٢ سُحبت الاسلحة النووية التكتيكية من أراضي أوكرانيا . ومارست أوكرانيا بفضل إلحاحنا الرقابة الفعالة على عملية تفكيك الاسلحة النووية المسحوبة من أراضينا .

بعد التوقيع على بروتوكول معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية في لشبونة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٢ ، تعهدت أوكرانيا بالمصادقة على المعاهدة في المستقبل القريب جدا والانضمام الى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة لا نووية . وقدمت حكومة أوكرانيا الوثائق المطلوبة الى "فيرخوفنا راد" ، برلمان البلاد ، للنظر فيها ؛ ونأمل أن تتخذ قريبا القرارات بشأن مصادقة أوكرانيا وانضمامها الى هاتين المعاهدتين .

ووفدي ممتن امتنانا عميقا لانشطة الوكالة بشأن تنفيذ ضماناتها ، التي تكتسي أهمية خاصة في إطار عملية نزع السلاح النووي . كما نؤيد جهود الوكالة من أجل زيادة تطوير نظام الضمانات الشاملة .

ويجري حاليا عمل مكثف في أوكرانيا بشأن المسائل التي تشكل أساس نظام عدم الانتشار مثل إيجاد نظام وطني للمساءلة والرقابة فيما يتعلق بالمواد النووية ، وتحسين الحماية المادية لهذه المواد وإيجاد نظام للرقابة على الواردات والصادرات النووية . لكن نظرا لافتقارنا للقدرة والوسائل اللازمة نغدو ممتنين للبلدان الأخرى وللوكالة اذا ساعدتنا في تهيئة الظروف التنظيمية والتقنية التي تسمح لنا بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن وإبرام اتفاق بشأن الضمانات مع الوكالة . وحيث أن هذا العمل سيحتاج الى بعض الوقت ، أكدت حكومتنا استعدادها لوضع منشآت أوكرانيا النووية المستخدمة للأغراض السلمية تحت نظام ضمانات الوكالة فورا . ونشعر بالارتياح لأن مجلس إدارة الوكالة توصل في دورته الأخيرة الى الحل السليم لهذه المسألة .

إن الدول الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة وقعت اتفاقا بعنوان "المبادئ الرئيسية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" . والاتفاق ، الذي أصبح ساريا بالفعل ، يستند الى مبادئ عدم الانتشار . وأوكرانيا ، باعتبارها طرفا في الاتفاق أيدت اقتراح عقد الاجتماع التنسيقي الأول للأجهزة المختصة التابعة للبلدان المشتركة .

وتمتدح أوكرانيا جهود الوكالة الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان والإشعاع النوويين . وإن السيد بليكس المدير العام للوكالة محق تمام في تصريحه في دورة عام ١٩٩١ للمؤتمر العام للوكالة بأن هناك حاجة حقيقية لتحويل النشاط الدولي في مجال الأمان النووي الى نظام دولي . ومن الواضح أن أي حادث خطير في أي محطة للطاقة النووية في الوقت الحاضر يمكن أن يشكك في فكرة الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ولهذا السبب فإن جهود الوكالة لوضع المبادئ الرئيسية للأمان والإشعاع النوويين وإيجاد برنامج للتعاون المنسق في هذا المجال لها ما يبررها تماما . وفي هذا الصدد ، نؤيد مساعي الوكالة لوضع اتفاقية بشأن الأمان النووي واستعراض معايير الأمان الرئيسية للحماية من الاشعاع ، ونأمل أن يتم الانتهاء من هذا العمل قريبا باعتماد الوثائق ذات الصلة .

وتشترك أوكرانيا الى أقصى حد ممكن في النظام الدولي للأمان النـــووي . إن تبعات مأساة محطة تشيرنوبل لتوليد الطاقة النووية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ التي أضـرت بشعوبنا وأقاليمنا وأقاليم الدول المجاورة لا تزال تترك بصماتها بقوة في أوكرانيا . وتقوم حكومة أوكرانيا بمجموعة من التدابير للحد من تبعات الحادث ، على الرغم مـــن أن التحولات السياسية والاقتصادية الحالية قد نالت دونما شك من فعالية هذا العمـــل . ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمجتمع العالمي على تفهمه ومساعدته لنا فـــي التصدي لهذه المشاكل .

إن نتائج مشروع تشرنوبل الدولي ، التي يتناولها التقرير السنوي للوكالـــة ، تحظى باهتمام كبير في بلدنا وفي الخارج . ولئن كانت النتائج قد قيمت بأساليـــب مختلفة ، فإننا نعتبر من المهم أن الوكالة قامت بعمل طيب في تنفيذ مشروع بهـــذا النطاق الكبير في غضون فترة قصيرة . بيد أننا نرى أن المشروع لا يعالج بالكامـــل وعلى نحو يفي بالغرض عددا من المشاكل التي سببها حادث تشرنوبل . وهذه المشاكل قـــد تشكل أساس أنشطة الوكالة المتصلة بتشرنوبل في المستقبل .

وفي برنامج أنشطة الوكالة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ لم نجد سوى برنامج فرعي واحـــد متصل اتصالا مباشرا بتبعات كارثة تشرنوبل ، وعنوانه "الآثار الإشعاعية لحـــادث تشيرنوبل" . ولم يتضمن برنامج الوكالة هذا عددا من المسائل العلمية والتقنيـــة الهامة الاخرى التي تقع في نطاق اختصاص الوكالة ، مثل مشاكل التلوث الإشعاعي طويـــل الامد ، وأساليب إنقاص أثر الإشعاع على أقاليم كبيرة وتأثير الجرعات الصغيرة مـــن الإشعاع على الأجسام البيولوجية . وفي ضوء المشاكل المتشعبة والمتنوعة التي أثارهـــا حادث تشيرنوبل ، فإن الوكالة نظرا لخبرتها وقدرتها الهائلتين بوسعها أن تشـــارك مشاركة كاملة في حل هذه المشاكل .

أود أيضا أن أسترعي الانتباه الى مشكلة الحزام الواقي المقام حول البنـــاء الرابع المدمر لمحطة تشرنوبل للطاقة النووية المعروف بـ "ساركوفاغوس" . ونظـــرا لأن حالته الراهنة تبرر تماما القلق ، فقد أُعلن عن مسابقة دولية لإيجاد أفضل حل ممكـــن للمشكلة . ونأمل أن يشترك خبراء من العديد من بلدان العالم .

وأود الآن أن أقول بضع عبارات عن مشاكل صناعة الطاقة النووية في أوكرانيا ، التي تمر بظروف صعبة ، فبعد إنهيار الاتحاد السوفياتي ، تتمزق روابطه العلمية والتقنية والانتاجية ؛ فإن النظام المركزي للإدارة والإشراف على أمان المنشآت النووية لم يعد له وجود . ويلزم إيجاد نظام وطني لضمان النقل المأمون للمواد النووية . وهذا أمر هام ليس فحسب بالنسبة لنا بل أيضا بالنسبة للآخرين ، حيث أن الوقود النووي الخام أو المجهز ينقل عبر إقليم أوكرانيا الى روسيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا . وقد ورثنا مشاكل معقدة بشكل خاص في معالجة الوقود النووي المجهز . والظروف الجديدة في مجمع الطاقة النووية تجعل من الضروري استعادة تقييم مشاكل دورة الوقود النووي في أوكرانيا برمتها .

وللتغلب على هذه الصعوبات ، نحتاج الى مساعدة منسقة تنسيقا جيدا من البلدان المتقدمة صناعيا . كما نرغب في مساعدة الوكالة في إنشاء نظام أوكرانيا للرقابة النووية وكذلك في حل مشاكل أخرى تتصل بالنشاط النووي في بلدنا .

ختاما أود أن أؤكد مرة أخرى أن أوكرانيا تؤيد الأنشطة المتعددة الجوانب للوكالة الدولية للطاقة الذرية وستشجع بكل الوسائل الممكنة إنجاز المهام البالغة الأهمية التي تواجهها الوكالة في الوقت الحاضر .

السيد داها (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يشارك الوفود التي أعربت عن تعاطفها مع كولومبيا وتعازيها لها على ما تكبدته من خسائر في الارواح والممتلكات تسبب فيها الزلزال الاخير الذي أصاب ذلك البلد .

أود أن أستهل بياني بأن أقدم بالنيابة عن وفد باكستان تهنئة الوفد للسيد هانز بلكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الهام الخاص بأنشطة الوكالة لعام ١٩٩١ . وقبل أن أشرع في التعليق على تقرير الوكالة لعام ١٩٩١ ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد بلكس وزملائه لتفانيهم الامثل في العمل من إجل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزامهم بتحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها .

تعاني معظم البلدان النامية من نقص حاد في الطاقة وتحتاج إلى تعبئة جميع مواردها التقليدية والنووية ، لكي تتغلب على ذلك النقص وتفلت من حلقة الفقر والتخلف . وتقوم الطاقة النووية على الاخص بدور هام في التغلب على نقص الطاقة في بلدان مثل باكستان التي تعاني من عجز في الوقود الاحفوري . ولهذا فإن باكستان ملتزمة بتطوير الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة . كما أننا نتابع مختلف البرامج من أجل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات أخرى مثل الزراعة والطب . وفي ذات الوقت ، ما برحت باكستان تلتزم التزاما صادقا بهدف عدم الانتشار النووي وستواصل جهودها على المستويين العالمي والاقليمي سعيا لتحقيق هذا الهدف .

وتعلق باكستان دائما أهمية كبيرة على أهداف وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الوكالة للدول الاعضاء ، بما فيها باكستان ، في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . وقد أسهمت هذه المساعدة إسهاما لا يمكن تقديره في جهودنا الانمائية .

وتستحق المساعدة التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية في مجال تقييم حاجتها للطاقة النووية أعظم الثناء . وقد أثبت تطبيق التكنولوجيا النووية في ميادين الأغذية والزراعة وتربية الماشية والطب والعلوم الطبيعية أنها مفيدة للغاية في مجال الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وفي هذا السياق كان القضاء على ذبابة الدودة الحلزونية في شمال افريقيا أحد النجاحات الهامة للوكالة في عام ١٩٩١ .

ونلاحظ من تقرير الوكالة أن قوة تبدد مادة الدي دي تي في البيئات المدارية أسرع من تبددها في المناطق المعتدلة بما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ مرة ، مما يوحي بإمكانية استخدامه في بعض البلدان النامية . لكننا نرى أن توافر الدي دي تي وسهولة استعماله اقتصاديا كوسيلة مساعدة في الزراعة ، يجب ألا يجعلانا نغفل إمكانية أنه يمكن أن يحدث تغييرات جينية في الجنس البشري بمجرد دخوله في السلسلة الغذائية .

وتقدر باكستان تقديرا شديدا الجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة بغية المساعدة على توطيد دعائم البنية الأساسية للتخطيط لمشروعات الطاقة النووية وإقامتها وسلامة تشغيلها في البلدان النامية من خلال دورات تدريبية ومشاريع ومساعدة تقنية أقاليمية ودولية .

وينبغي أن تحظى جهود الوكالة الرامية إلى النهوض بالسلامة النووية في جميع أنحاء العالم بالثناء . وتوفر الحلقة الدراسية عن السلامة النووية التي تعقد سنويا منذ عام ١٩٨٥ أثناء المؤتمر العام فرصة لا تقدر بثمن لاستعراض وتبادل الآراء بشأن مسائل السلامة الحالية والبرامج المقبلة .وتوصي باكستان بأن يستمر هذا الحدث الذي أثبت فائدته على أساس دوري . وبالمثل أثبت برنامج فريق استعراض أمان التشغيل الذي بدأته الوكالة في عام ١٩٨٣ لمساعدة الدول الأعضاء على استعراض تشغيل محطاتهم التي تعمل بالطاقة النووية أن له فائدة عظيمة . كذلك تقدر باكستان الجهود التي

تبذلها الوكالة من أجل تقديم خدمات أفرقة تقييم الاحداث الهامة من حيث السلامة لجميع الدول الاعضاء ، وفي رأينا أن هذه البعثات ستسهم بالتأكيد في تحسين السلامة التشغيلية لمحطات الطاقة النووية .

والبرامج الحديثة التي تنفذها الوكالة للارتقاء بمستوى محطات الطاقة النووية في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية جديرة بالاهتمام . ونتوقع أن تتخذ الوكالة المبادرات المناسبة من أجل الارتقاء بمستوى السلامة وتجديد محطات الطاقة النووية القديمة الاخرى في البلدان النامية وإطالة عمرها التشغيلي أيضا .

وقد أبرزت الحوادث التي وقعت للمفاعلات النووية في السنوات الاخيرة الحاجة الماسة للصيانة السليمة للمفاعلات واصلاحها . إلا أنه في بعض الحالات لا تتوفر للمفاعلات قطع غيار أساسية حتى عندما تعمل تحت ضمانات الوكالة . وهذا وضع ليس له ما يبرره على الاطلاق ويتطلب علاجا عاجلا . ونحن نناشد الدول المصدرة للمفاعلات بأن توفر التغطية لصيانتها .

ونشيد بالجهود التي تبذلها الوكالة لعقد اجتماع للخبراء بغية إبرام اتفاقية دولية للسلامة النووية . والواقع أنه ينبغي أن يتوافر الحد الادنى من المعايير الدولية المعنية بالسلامة النووية . إلا أن السلامة النووية هي مسؤولية السلطات الوطنية التنظيمية وينبغي أن تظل كذلك . ويمكن أن تصبح خدمات بعثات الوكالة المتعلقة بالسلامة التي تقدمها للدول الاعضاء مثل خدمات فريق استعراض أمان التشغيل ، وفريق تقييم الاحداث الهامة من حيث السلامة ، والبرنامج الاستشاري لتصريف النفايات المشعة ، وبعثة معايير السلامة الخاصة بتصريف النفايات ذات عون هائل للمسؤولين الوطنيين عن التنظيم ، كما يمكن تشجيع الدول الاعضاء على الاستفادة الاكبر من هذه البعثات .

ونقترح أن تستفيد الوكالة على نحو أكبر من الخبراء المتوافرين من البلدان النامية عند تقديمها لمختلف الخدمات المتعلقة بالسلامة لدولها الاعضاء ، وذلك بغية الاستفادة من معرفتهم بالمرافق قيد الدراسة .

وقد سعت باكستان بنشاط إلى إعداد اتفاق دولي لحظر الهجمات ضد جميع المرافق النووية . وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن باكستان والهند قد صدقتا على الاتفاق الذي ينص على عدم شن هجمات على المرافق النووية لكل منهما . وفي رأينا أن هذه الاتفاقات سوف تعزز السلامة النووية .

وقد تمسكت باكستان دائما بتأييدها لضمانات الوكالة وستواصل تأييدها التام لتلك الضمانات . وقد أكدنا مرارا وتكرارا ، على أعلى المستويات ، التزامنا بعدم الانتشار النووي وبالاستخدام السلمي للطاقة النووية . وفي إطار الجهود الرامية إلى إبعاد العالم عن ويلات الأسلحة النووية ، ظلت باكستان تنادي على الدوام بالخطر التام للتجارب النووية . وفضلا عن ذلك ، قدمت باكستان اقتراحات عديدة للحفاظ على منطقتنا خالية من الأسلحة النووية . وقد وافقت الجمعية العامة مرارا ، منذ عام ١٩٧٤ ، على اقتراح باكستان بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . وفي العام الماضي دعا رئيس وزراء باكستان إلى إجراء مشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين والهند وباكستان لضمان عدم الانتشار النووي في جنوب آسيا على أساس منصف لا تمييزي .

نشعر بالتشجيع لاستجابة الولايات المتحدة وروسيا والصين لاقتراح رئيس الوزراء . ونأمل أن تستجيب الهند أيضا . وهذا الاقتراح يعبر عن إلتزامنا الحقيقي بهدف عدم الانتشار النووي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تأييد باكستان الكامل لتطوير استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا الخاصة بها في الأغراض السلمية . ونأمل صادقين في أن تخصص الوكالة ، وفقا لميثاقها وولايتها ، أولوية عليا لهذا الهدف ، الذي اكتسب أهمية أكبر لأن البلدان النامية تواجه مقاومة متزايدة من بعض الدول في جهودها للحصول على التكنولوجيا اللازمة لتنمية برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية فيها ودفعها إلى الأمام .

وقد أكدت الجمعية العامة ، في قرارها ٥٠/٣٢ تأكيدا قاطعا بأن :

"لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" .

(القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١٠(ب))

ينص القرار أيضا بوضوح على انه :

"ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، امكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" . (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١٠ (ج))

وترى باكستان أن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تلتزم بهذه المبادئ بغية وقف التوجهات السلبية التي تعوق سير التعاون الدولي وعكس اتجاهها في ميدان استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا الخاصة بها في الأغراض السلمية .

ويزداد الادراك في العالم اليوم بأن الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية ، إلى جانب حفظ الطاقة ، أمر حيوي للحد من "تأثير الاحتباس الحراري" والسيطرة عليه . ونتيجة لذلك أخذ الاهتمام المتزايد يبرز مرة أخرى في العديد من البلدان بزيادة نصيب

الطاقة النووية بين برامجها الوطنية لتوليد الطاقة الكهربائية . وفي ظل هذه الظروف نرى أنه من الاهمية بمكان أن تتاح فوائد الطاقة النووية تقنيا واقتصاديا دون تمييز ، للبلدان النامية التي تعاني من نقص حاد في مجال الطاقة .

ونرى أنه ينبغي الحفاظ على توازن منصف بين الاعتمادات التي تخصصها الوكالة للمساعدة التقنية ، وبين الاعتمادات التي توفرها للضمانات . والواقع أن المهام التنظيمية والترويجية التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكمل بعضها البعض . ونحن نؤيد مقترحات الوكالة بإجراء تحسينات في تطبيقات وإجراءات نظام الضمانات . ونأمل أن توضع هذه التحسينات موضع التنفيذ ، بقدر الإمكان ، عن طريق تبسيط الإجراءات وتعزيز الفعالية ، وليس عن طريق تحويل الموارد عن هدف تعزيز استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية الذي يشكل هدفا حيويا أيضا . وفضلا عن ذلك ، وكما هو الحال في الضمانات النووية ، ينبغي أيضا تمويل أنشطة الوكالة للمساعدة التقنية من خلال مصدر تمويل مضمون يمكن التنبؤ به .

ويسر باكستان أن تشارك في تأييد مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد كراسولين (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : يود الوفد الروسي ، أولا وقبل كل شيء أن يعرب عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على العرض الشامل لتقرير الوكالة لعام ١٩٩١ ، فهو تقرير يعطينا صورة كاملة بكل معنى الكلمة عن الانشطة العريضة والمتنوعة التي تضطلع بها الوكالة لصالح المجتمع الدولي بأسره .

واليوم يجري تنفيذ تلك الانشطة في ظل خلفية من التغيرات الجذرية في العالم . ومع كل التعقيد الذي تتسم به الحالة الجديدة الآخذة في الظهور فإنها بحد ذاتها تؤدي إلى تعزيز دور الوكالات المركزية وإمكاناتها بالنسبة للتعاون الدولي ، بما فيها منظمة دولية هامة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسوف يستمر بلدنا في إمداد الوكالة بالدعم اللازم في كافة مجالات أنشطتها ، وبالتالي تعزيز سلطة الوكالة وهيبتها .

إننا نجد أن هذا المدى الواسع من برامج الوكالة قد جاء في وقت مناسب تماما بالنسبة لدراسة وحل مسائل هامة ، مثل تكنولوجيا الحاضر والمستقبل بالنسبة للطاقة النووية ودورة الوقود الخاصة بها ، ومعالجة النفايات الاشعاعية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والحماية المادية للمواد النووية . ونحن نشيد بالاعمال التي تقوم بها الوكالة لضمان السلامة النووية والسلامة الاشعاعية ، ونرى أن من الضروري أن نعمل على رفع هذه السلامة إلى أعلى مستوى لها ، في بلدنا وفي جميع أنحاء العالم على السواء . ومما لا شك فيه ، أن أحد الانشطة السياسية في الوكالة هو إقناع المجتمع العالمي بأن المواد والمنشآت النووية الخاضعة لسيطرة الوكالة سيقتصر استخدامها على الاغراض السلمية دون سواها . وأود أن أنوه في هذا السياق بالقدر الهائل من العمل الذي قامت به الوكالة في العراق متابعة لتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

وفي ظل الظروف الجديدة - وهذا أمر تأكد أيضا بشكل خاص أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة - فإن ما ينبغي أن يأتي في طليعة الجهود المتعددة الاطراف هو مسائل تأمين عدم الانتشار لجميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ونظم نقلها ، وتعزيز نظم عدم الانتشار الحالية . وهنا ينبغي أن يهدف الجهد الرئيسي إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار ، وجعلها إتفاقا عالميا لامد غير محدود ، ونحن نرى أن هذا هدف أساسي للمؤتمر المعني بالمعاهدة ، المزمع عقده في عام ١٩٩٥ .

ترحب روسيا بانضمام جنوب افريقيا والصين وفرنسا وعدد من البلدان الاخرى إلى معاهدة عدم الانتشار ، وقبول الارجنتين والبرازيل بالاتزامات المناسبة في مجال الضمانات .

والمهم هنا ليس فقط أن هناك عملية نشطة تجري الآن لجعل هذه المعاهدة عالمية ، وإنما أيضا أن بعض أحكامها الخاصة ، مثل مادتها السادسة الهامة التي تشتمل على إلتزامات تتصل بتدابير نزع السلاح - يجري تنفيذها الآن . إن المثال القاطع

على هذا التقدم المحرز وعلى الخطوة الجذرية الجديدة التي اتخذت في مجال رصد الاسلحة يتمثل في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في واشنطن بين رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن إجراء تخفيضات أخرى كبيرة في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية . ويمثل ذلك الاتفاق امتدادا منطقيا لمعاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها . وبروتوكول لشبونة المرفق بها . وأصبح الاتفاق أيضا مظهرا عمليا في المجال العسكرى لهذا النمط الجديد تماما من العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة ، والدور المختلف الذي تلعبه هاتان الدولتان في العالم . وللمرة الإولى ، يتم التوصل إلى تفاهم مشترك على أساس ليس فقط التكافؤ الحسابي ، وإنما أيضا على أساس الكفاية المعقولة . وتتسم هذه الحالة بالاهمية باعتبارها مسألة مبدأ . ونأمل أن يكون لها أثرها الايجابي على موقف الدول النووية الاخرى ، وعلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والامن الدولي ككل .

وترى روسيا أن من الضروري ألا يؤدي تفسخ الاتحاد السوفياتي السابق إلى أى تعقيد في حالة عدم الانتشار . ومن الاهمية القصوى في هذا السياق أن أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان قد شرعت جميعها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير نووية .

في الوقت الراهن ، ومن وجهة نظرنا ، ينبغي على كل المؤيدين الحقيقيين لنظام عدم الانتشار تكثيف جهودهم الجماعية إلى أقصى حد للحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية في كافة أنحاء كوكبنا . وفي هذا الصدد ، ووفقا للمرسوم الذي أصدره رئيس روسيا في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ ، لن يجري ارسال أى صادرات نووية من بلدنا إلى الدول غير النووية في المستقبل إلا رهنا بأن تضع تلك الدول كل نشاطها النووي تحت رقابة الوكالة النووية للطاقة الذرية . وفي ضوء هذا أيضا ، ننظر إلى اتفاق عدد من البلدان ، وهي من الموردين النوويين ، على استحداث آلية موحدة لرصد تصدير المواد مزدوجة الغرض .

وتعتبر روسيا أن مراقبة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وتحسين نظام الوكالة للضمانات الدولية من مجالات الأولوية في نشاط الوكالة . ونرى أن الوكالة لديها قدرة كبيرة على إجراء مزيد من التحسين في هذا الميدان ، ونرحب بقراراتها الأخيرة في هذا الصدد . ونحن مقتنعون بأنه ، بغية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، من الضروري وضع تدابير ضمانات وبرامج للتفتيش على المنشآت النووية تكون قادرة على مسايرة مستوى التقدم العلمي والتقني في هذه الأيام . وروسيا مستعدة للإسهام في حل هذه المشكلة الهامة .

وفي ضوء التقدم الحقيقي الذي أحرز في نزع السلاح النووي ، فإن تحقيق المزيد من التوفيق بين مواقف مختلف البلدان فيما يتعلق بالحد من التجارب النووية تمهيدا لوقفها بالكامل ، يحظى باهتمام متزايد . وتؤيد روسيا البدء فورا في صياغة اتفاق دولي بشأن هذا الموضوع بمشاركة جميع الدول . إن الوقف المؤقت الذي أعلنته روسيا والذي مدد أخيرا إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ بمرسوم من الرئيس يلتسين ، ووقف فرنسا لتجاربها ، والقرار الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة ، تبين جميعها أن النهج المتبعة حيال هذه المشكلة أخذت تتغير بطريقة بناءة .

وفي الحالة الراهنة المشجعة ، من المهم أن نعطي زخما جديدا لموضوع حظر التجارب النووية وتكثيف الجهود في البحث عن حلول عملية فعالة ومقبولة عالميا للمشكلات القائمة في هذا الميدان .

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل النظر في المسائل المتصلة بزيادة تحسين نظام الضمانات لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وموقف روسيا ، باعتبارها وريثا للاتحاد السوفياتي ، وعضوا في الأمم المتحدة ، وعضوا في مجلس الأمن ، وطرفا في الاتفاقيات الدولية يؤكد البيان الذي أدلى به الممثل السوفياتي في مجلس الأمن بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٨ فيما يتعلق بما يسمى بالضمانات الايجابية . ونرى انه ربما يكون من المفيد أن توصي الجمعية العامة ، بأن يشجع مؤتمر نزع السلاح جهود اللجنة الخاصة المعنية بالضمانات بغية حفز البحث عن حل عملي مقبول عالميا في هذا

الميدان . ويمكن ، على سبيل المثال ، إعداد صيغ مقارنة ، حتى وإن لم تكن متطابقة ، لما يسمى بالضمانات السلبية للبلدان غير النووية .

ونرى أن الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية قادرتان على تقديم اسهام ملموس في إنشاء آلية دولية فعالة لمراقبة انتاج وتصدير المواد الانشطارية . ويمكن للجمعية العامة ، بصفة خاصة ، أن تدعم الإعداد السريع لاتفاق دولي لإنهاء انتاج المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في صنع الاسلحة . ونحن نؤيد الادراج الفوري لهذا النوع من المشكلات في المفاوضات .

يرحب الاتحاد الروسي بقرار الولايات المتحدة بأن تمتنع عن انتاج البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء بغية تعزيز نزع السلاح النووي ، ويؤكد الاتحاد الروسي ، من جانبه ، عزمه على مواصلة البرنامج الخاص بغلق المنشآت المتبقية لديه لانتاج الصالح للاستخدام في صنع الاسلحة . كذلك فإن اقتراحنا المقدم إلى الولايات المتحدة البدء فورا في مفاوضات بشأن الوقف المراقب لانتاج المواد الانشطارية لصناعة الاسلحة لا يزال قائما .

وفيما يتعلق بالانشطة المتعددة الجوانب للوكالة الدولية للطاقة الذرية نود أن نشير إلى أن الوكالة قد حسمت في الواقع ، وبشكل أساسي ، قضايا رئيسية في مجالات مثل تعزيز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتوفير المساعدة التقنية . وبالتالي فإننا نرحب بتعزيز أنشطة الوكالة فيما يتعلق بالتقييم المقارن للمصادر المختلفة للطاقة الكهربائية من ناحية البيئة والاقتصاد والسلامة . كما نؤيد أنشطة الوكالة فيما يتعلق بتوليد الطاقة النووية ، ودورة الوقود النووي ، والسلامة النووية ، وتصريف النفايات المشعة ، والمنظومة الدولية للمعلومات النووية ، والمساعدة التقنية ، وغير ذلك من المجالات التي تهم جميع الدول الاعضاء . ونرى ان الجهد الكبير الذي بذلته الوكالة ولا تزال تبذله حتى الآن لإعداد تقييم دولي لنتائج كارثة تشيرنوبل ، له أهمية خاصة . والقضاء على تلك النتائج وضمان التشغيل المأمون لمحطات توليد القوى النووية يحظيان باهتمام بالغ من جانب الحكومة الروسية .

إن دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفترض مسبقا الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الوكالة ، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها روسيا ، فإنها ستدفع في الفترة من ايلول/سبتمبر من هذا العام الى اذار/مارس ١٩٩٣ ١٢ مليون دولار امريكي كتسوية جزئية لدينها للوكالة .

وفي الختام ، يود وفد الاتحاد الروسي أن يعرب مرة أخرى ، عن موافقته على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩١ . وإننا ، إذ نشيد بانشطة الوكالة ، نربط ما حققته من نجاح بالعمل الفعال الذي قامت به أمانة الوكالة ومديرها العام ، السيد هانز بليكس .

السير مايكل ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، ان اشكر السيد بليكس وموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على العمل الذي اضطلعوا به خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . لقد كانت الفترة التي انقضت منذ قدمت الوكالة تقريرها الماضي الى الجمعية العامة ، حافلة بالنشاط ، ونود أن نعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلعت به الوكالة في تلك الفترة .

ومن بين كل أنشطة الوكالة خلال العام الماضي ، لم يكن هناك أهم ولا أكثر وضوحا من الجهود التي بذلت بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، للكشف عن برامج العراق للاسلحة النووية ، وجعلها عديمة الضرر ، وهي البرامج التي تابعها العراق سرا خلال فتره زمنية طويلة ، منتهكا على نحو صارخ معاهدة عدم الانتشار والتزامات الضمانات ، ونحن ممتنون للمدير العام وللعاملين معه على الطريقة المثابرة والحازمة التي تابعوا بها مهامهم ، على الرغم من الخداع والعراقيل المتعمدة والمستمرة من جانب السلطات العراقية . ونحن واثقون بأنهم سيواصلون عملهم بنفس التفاني .

وفي هذا السياق ، تكرر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء الطلب الوارد في قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(XXX VI)/RES/579 الذي اعتمد

في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، بأن يقوم العراق فورا وعلى نحو كامل بالامتثال لجميع التزاماته بموجب اتفاق الضمانات مع الوكالة ، وقرارات مجلس الامن ذات الصلة ، بما في ذلك المطالبة ، بموجب قرار مجلس الامن ٧٠٧ (١٩٩١) ، بأن يقدم العراق إعلانا كاملا ونهائيا عن برامجه النووية ، بما في ذلك جميع المعلومات التي يطالب بها قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . إن البيانات التي قدمها العراق حتى الآن ناقصة على نحو خطير ولا يزال بها عدد من الثغرات الهامة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالشراء والاشراء والتسليح . وتأمل المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ألا يساور العراق أدنى شك بشأن تصميم المجتمع الدولي على متابعة هذه المسألة حتى تصل الى نهاية مرضية .

وخلال هذا العام جرت أمور نرحب بها ، لانها تعزز نظام عدم الانتشار . لقد انضمت الصين وفرنسا إلى معاهدة عدم الانتشار ، وهذا يعني أن الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن أصبحوا جميعا الآن أطرافا في المعاهدة .

نرحب أيضا بالتطورات الايجابية نحو عدم الانتشار النووي في أمريكا اللاتينية ، لا سيما الخطوات التي اتخذتها مختلف البلدان في المنطقة من أجل بدء سريان معاهدة تلاتيلولكو ، وتوقيع اتفاق ضمانات شامل بين الارجنتين والبرازيل والوكالة . ونحن نتابع باهتمام تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك الاتفاق الذي أبرم في السنة الماضية بين الوكالة وحكومة جنوب افريقيا . كما نتابع باهتمام أيضا العمل الذي يقوم به المدير العام لتحديد ووضع نماذج اتفاقات ممكنة للضمانات في الشرق الأوسط ، ونرحب بتوافق الآراء واسع النطاق حول تأييد جهوده ، الذي تم التعبير عنه في المؤتمر العام في الشهر الماضي .

ونرحب أيضا بمصادقة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على اتفاق الضمانات المبرم بينها وبين الوكالة . ونتطلع الى تنفيذ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هذا الاتفاق بالكامل في أقرب وقت ممكن . وفي هذا السياق ، نتطلع أيضا الى التنفيذ الكامل للاتفاق الثنائي بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية .

منذ أمد طويل تولي المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء أعلى أولوية للمهمة المتواصلة الخاصة بتحسين وتعزيز نظام الضمانات ككل . وقد ساعدت اقتراحات الدول الاثنتي عشرة في بلورة المناقشات بشأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك . ونحن نرحب ، بصفة خاصة ، بإعادة التأكيد على حق الوكالة في أن تقوم بعمليات تفتيش خاصة . كما أننا نبحث أيضا أفضل سبيل لتلبية طلب المدير العام توسيع المعلومات التي تقدم الى الوكالة من خلال تقديم معلومات اضافية طوعية عن انتاج المركزات ، وعن مخزونات المواد النووية ، وعن عمليات النقل الدولية للمعدات الحساسة .

لا بد أن نؤكد على أهمية مواصلة الوكالة دراستها الاساسية لنظم ضمانات بديلة ممكنة . وفي نفس السياق ، نعلق أهمية كبرى على الاتفاق بين المدير العام ومفوض المجموعات الاوروبية ، السيد كاردوسو إ. كونها ، بشأن شراكة جديدة بين اللجنة الاوروبية وإدارات الضمانات في الوكالة لتجنب ازدواجية في الجهود لا لزوم لها .

إننا ننظر الى هذه الشراكة الجديدة على أنها فرصة حيوية ، لا لكفالة التنفيذ الكامل لنشرة المعلومات ١٩٣ على نحو يحترم مسؤولية كلا الطرفين فحسب ، بل أيضا لاعادة تركيز الموارد على المجالات التي يمكن فيها للضمانات أن تقدم أكبر اسهام لعدم الانتشار .

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا ما تحقق خلال السنة الماضية في وظائف الوكالة الاوثق اتصالا بالانشطة التطويرية - على سبيل المثال ، تطوير استعمالات الطاقة النووية في مجالات غير توليد الكهرباء ، حيث يمكن الاشارة الى أمثلة عديدة من الاعمال الممتازة . وينبغي أيضا تقدير المستوى العالي من العمل المستمر في تقديم المساعدة التقنية .

وفيما يتعلق بالسلامة النووية عموما ، تلاحظ المجموعة ودولها الاعضاء بارتياح أنه تم التوصل الى اتفاق حول صياغة أسس للسلامة . وستكون هذه وثيقة أساسية . كما أن أفرقة الاستعراض التابعة للوكالة قد وسعت التعزيز العملي للسلامة النووية في العالم كله . وزيادة الطلب على بعثات فريق استعراض أمان التشغيل ، وبعثات فريق تقييم الاحداث الهامة من زاوية السلامة ، هي أفضل شاهد على أهميتها .

وفي السنة الماضية ، رحبت المجموعة ودولها الاعضاء ببدء نهج تدريجي لانشاء نظام دولي للسلامة النووية . وباعتبارنا المروجين لمؤتمر السلامة النووية الذي انعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، فإننا نواصل تأييدنا القوي لابرام اتفاقية بشأن السلامة النووية . فنحن نرى أن ابرام اتفاقية من هذا النوع سيسهم اسهاما هاما في رفع المستوى العام للسلامة النووية في العالم كله ، وفي خلق نهج دولي متسق إزاء كل جوانب السلامة النووية . ويسعدنا أن نلاحظ أن فريقا من الخبراء قد بدأ العمل لوضع اتفاقية للسلامة النووية ، ونرى أن أنشطة هذا الفريق ينبغي الانتهاء منها بأسرع ما يمكن . وتلتزم المجموعة ودولها الاعضاء بالقيام بدور ايجابي في التفاوض بشأنها وفي المناقشات المستمرة بشأن وسائل تنفيذها ، استنادا الى الخبرة الدولية الحالية الخاصة بالسلامة النووية .

تقدر المجموعة ودولها الاعضاء أيضا اسهام الوكالة في مساعدة بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في جهودهما من أجل تحسين مستوى السلامة النووية . ونود أن نواصل تعاوننا الوثيق مع الوكالة في تطوير برامجها للمساعدة التقنية في هذا الميدان . وبالمثل ، نؤيد دعوة القمة الاقتصادية التي عقدت في ميونيخ ، المجتمع الدولي الى الاسهام في تمويل برنامج عاجل يرمي الى تحسين سلامة المنشآت النووية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . ونرحب أيضا باتفاق مجموعة الـ ٢٤ على ضرورة تنسيق هذه الجهود على نحو أقوى ، وعلى أن تلتمس الآلية التي ستنشأ نتيجة لذلك مشورة الوكالة .

في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، وقع ميثاق الطاقة الاوروبي في لاهاي . وتشعر المجموعة ودولها الاعضاء بالامتنان للمساعدة التي قدمتها الوكالة حتى الآن في التفاوض بشأن البروتوكول النووي الملحق بالميثاق . ونتطلع الآن الى الانتهاء سريعا من الاتفاق الاساسي للميثاق ، والبروتوكول النووي الخاص بالمبادئ التي تنظم الاستعمالات السلمية للطاقة النووية وسلامة المنشآت النووية .

في الختام ، أود ، مرة أخرى ، أن أعبر ، باسم المجموعة ودولها الاعضاء ، عن الامتنان للمدير العام والعاملين معه لانهم احتفظوا السنة الماضية بهذا المستوى العالي من الروح المهنية في عملهم . ونحن واثقون أنهم سيواصلون العمل بهذه المعايير في السنوات القادمة .

البند ١٤٨ من جدول الاعمال

تقديم المساعدة الطارئة الى الفلبين : مشروع القرار A/47/L.8

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا لعرض مشروع القرار A/47/L.8 .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تبين أن ثوران بركان ماونت بيناتوبو ، الذي بدأ في حزيران/يونيه العام الماضي ، كارثة طبيعية كبرى ستنعكس آثارها على الفلبين لسنوات عديدة .

فنتيجة لثورة بركان ظل ساكنا لعدة قرون ، تحولت بعض أخصب المناطق الزراعية في وسط لوزون الى أرض جرداء . ولحق الدمار بالعديد من المدن والقرى المزدهرة نتيجة للغبار البركاني الذي تراكم فوق منطقة شاسعة تحيط بماونت بيناتوبو . وقد انقطعت الطرق ودمرت البنى الاساسية .

لقد نجم عن ثوران البركان خسائر فادحة في الارواح وأضرار مادية جسيمة ، وتشريد قرابة مليون شخص . وعندما هطلت الامطار الموسمية جرفت الغبار البركاني المتراكم على سفوح الجبال الى المناطق المنخفضة على هيئة سيول طينية عارمة . ويبدو أن هذا سيتكرر لعدة سنوات قادمة ، محولا هذه الكارثة الى نكبة مستمرة ذات عواقب مؤلمة للضحايا ولاقتصاد الفليبين .

إن حكومة الفلبين جديرة بالثناء لما اتخذته من تدابير عاجلة للتخفيف من معاناة الضحايا . بيد أنه من الواضح بالنظر الى حجم الكارثة أن الجهود التي تبذلها الحكومة الفلبينية على المستوى الوطني ، لن تكون كافية ، وأن هناك حاجة ماسة للمساعدة الدولية من الحكومات والمنظمات .

واستجابة لهذه الضرورة ، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.8 المعنون "تقديم المساعدة الطارئة الى الفلبين" ، نيابة عن الـ ٦١ بلدا التي تولت تقديمه .

والى جانب البلدان المقدمة لمشروع القرار والواردة اسماؤها في هذه الوثيقة ، أعلنت البلدان التالية أنها انضمت الى مقدميه : اثيوبيا ، أسبانيا ، أفغانستان ، البرازيل ، وترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية كوريا ، السودان ، سورينام ، غابون ، غواتيمالا ، غينيا بيساو ، فييت نام ، كوستاريكا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية .

ويتألف مشروع القرار هذا من ديباجة من خمس فقرات ومنطوق من ثلاث فقرات .

وبموجب مشروع القرار هذا ، تطلب الجمعية العامة الى الامين العام أن يساعد ، بالتعاون مع الاجهزة والمؤسسات ذات الصلة الداخلة في منظومة الإمم المتحدة ، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية ، في جهود الانعاش التي تبذلها حكومة الفلبين . وتطلب أيضا من جميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم ، على سبيل الاستعجال ، مزيدا من الدعم الى الفلبين بطرق من شأنها أن تخفف ، طوال فترة الطوارئ وعملية الانعاش التي تليها ، العبء الاقتصادي والمالي الذي يتحمله شعب الفلبين .

ويعبر مشروع القرار هذا عن الدعم والتضامن الدوليين لضحايا الكارثة ، ويوضح أننا على استعداد لان نسهم ، من الناحيتين المعنوية والمادية ، في انعاشهم . وسوف يمهد اعتماده الطريق لحشد الدعم الدولي لمساعدة الفلبين حكومة وشعبا . وإنني لعلى ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

السيد بيتا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرف بلدي الذي تربطه بالفلبين أواصر ثقافية وتاريخية تقليدية ، أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار A/47/L.8 ، المعنون "تقديم المساعدة الطارئة الى الفلبين" . وتود حكومتي أن تشدد على مدى أهمية مشروع القرار لحكومة وشعب الفلبين التي منيت بكوارث طبيعية من مختلف الانواع في السنوات الاخيرة .

وسيكون في اعتماد مشروع القرار هذا دعم كبير للجهود التي تبذلها الفلبين ، حكومة وشعبا ، كيما يتغلب البلد على هذه الكوارث .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الجمعية العامة أن هناك دولتين اضافيتين انضمتا الى مقدمي مشروع القرار هما : بنغلاديش وسان تومي وبرينسيبي .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/47/L.8 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماده .

اعتمد مشروع القرار A/47/L.8 (القرار ٧/٤٧) .

السيدة اسكالر (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الفلبين ، حكومة وشعبا ، أود أن أعرب عن تقديري العميق أولا ، للممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة ، على تبصره وتعاطفه في عرض مشروع القرار الذي اعتمد للتو ، ولوفد اسبانيا ولوفود الدول الاعضاء الـ ٦٣ ، على تقديمها مشروع القرار هذا ، ولكم سيدي الرئيس ، ولسائر أعضاء هيئة المكتب على سرعة الاستجابة للطلب الذي تقدمنا به لادراج هذا البند على جدول الاعمال ، ولجميع أعضاء الجمعية العامة على مشاركتهم في توافق الآراء بشأن هذا القرار .

وإذ أردد ما قاله السفير أكسين ، أقول إن الفلبين ترى أن القرار واعتماده اليوم بالموافقة الاجماعية ، تعبير لا لبس فيه عن دعم العالم وتضامنه مع ضحايا الكارثة ومع الامة الفلبينية . وسيشجع هذا الاجراء النبيل الذي اتخذته الجمعية العامة حكومتي وشعبي على تكثيف جهودهما لإغاثة المتضررين وتقديم المساعدة الطارئة لهم ..

إن عملية انعاش الحياة التي تشتتت في العديد من المجتمعات المحلية سوف تكون طويلة ومضنية بالنظر الى الطبيعة المستمرة لهذه الكارثة . بيد أننا نعلم أننا سوف نتغلب عليها على ضوء ما نحظى به من دعم دولي لا يفتر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٤٨ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥